الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر

تخصص :اقتصاد كمي

عنوان المذكرة :

أثر تغيرات أسعار البترول على الميزان التجـاري

دراسة قياسية لحالة الجزائر (2000 – 2017)

اعداد الطالبة:

يحي باشا نبيلة

اشراف

د. محمد عيسى محمد محمود

لجنة المناقشة:

أ/ د.نورين مولود	رئيساً
أ /د. محمد عيسى محمد محمود	مقرراً
أ / د.حيمور مصطفى	ممتحناً

السنة الجامعية 2018-2019

شكر و تقـــــدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات حمدا كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه نحمده ونشكره كثيرا على توفيقه لنا لإتمام هذا العمل المتواضع.

اتقدم باسمي معاني الشكر و الاحترام والتقدير للاساتذ المحترم الدكتور"ولد محمد عيسى محمود" الذي لم يبخل علية بالتوجيهات و النصائح القيمة و على المجهودات التي بذلها طيلة السنة والذي له الفضل في تبلور هذا البحث.

كما اتوجه بالشكر البالغ للاساتذتي الكرام طوال مشواري الدراسي، كما لا ننسى من كان لهم الفضل وهم اساتذتنا الذين اشرفو على تعليمنا وتكويننا، كما لا يفوتني التقدم بالشكر الى اعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولها مناقشة المذكرة لزيادة اثرائها العلمي.

باركة الله فيكم

إهداء

الهي لا يطيب الليل بشكرك ولا يطيب النهار الا بطاعتك ولا تطيب الاخرة الا بعفوك ولا تطيب الجنة الا برؤيتك الله جل جلاله.

الى من بلغ الرسالة واذى الأمانة ونصح الأمة الى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

اهدي هذا البحث في طبق من ذهب الى من مهما قلت لن اوفيهما في حقهما.

الى من وضعت الجنة تحت أقدامها وفي درب الحياة ساعدتني وبدعواها اغرقتني ففجرت من بين صخرات القنوط واليأس فرحة جرت بأوصالي وأزهرت الحياة بقلبي...أمي الغالية و الى من علمني مبادئ الأخلاق

الحياة وحثني على طلب العلم إليك يا أغلى الناس... إليك أبي حفظك الله ورعاك.

الى جميع أفراد عائلتي من الذي في احشاء امه الى كبيرهم.

الى كل من يفتح مذكرتي طلبا للعلم و المعرفة.

الى كل من جمعني بهم الأقدار وخلال مسيرتي العلمية

الى جميع اصدقاء من قريب او بعيد

نبيلـــــة

المحتويات	الصفحة
شكر وتقدير	
اهداء	
الفهرس	
المقدمة العامة	3-1
الفصل الاول: مفاهيم أساسية حول الميزان التجاري وأسعار البترول	
تمهيد	5
المبحث الاول: ماهية الميزان التجاري	6
المطلب الاول: مدخل عام لميزان المدفوعات	6
المطلب الثاني: مفهوم الميزان التجاري	12
المطلب الثالث: التوازن واختلال في الميزان التجاري وطرق التسوية	16
المبحث الثاني: مفاهيم اساسية حول اليات وتحديد اسعار البترول.	28
المطلب الاول: مفهوم البترول انواعه وخصائصه	28
المطلب الثاني: تكوين البترول ووحدات قياسه، اهميته في الاقتصاد الحديث	31
المطلب الثالث: اليات تحديد الأسعار البترولية	34
المطلب الرابع: العوامل المحددة والمؤثرة في أسعار البترول	37
خلاصة الفصل	50
الفصل الثاني: الدراسة القياسية لتغيرات اسعار البترول على الميزان التجاري	
تمهيد	52
المبحث الاول: المبحث الاول: : بناء النموذج القياسي لحالة الجزائر.	53
المطلب الاول: تحديد المتغيرات الاقتصادية للنموذج.	53
المطلب الثاني: صياغة وتقدير النموذج القياسي.	56
المبحث الثاني: الدراسة التحليلية للنموذج المقدر.	59
المطلب الاول: الدراسة الاحصائية و الاقتصادية للنموذج المقدر.	60
المطلب الثاني: التنبؤ بالميزان التجاري باستخدام النموذج المقدر.	65
خلاصة الفصل	68
الخاتمة العامة	70
قائمة المصادر و المراجع	73
قائمة الاشكال و الجداول	77
الملخص	79

يعتبر البترول من أهم الاكتشافات التي توصلت إليها البشرية ، فهو المصدر الأول و الأساسي للطاقة ومحور كل الإنتاج الصناعي و الزراعي في العالم المعاصر، وقد أصبح عنصرا حيويا من عناصر الحياة اليومية وتزايدت أهميته أيضا انطلاقا من حتمية مسايرة التطور التكنولوجي في جميع المجالات المرتبطة بالإمكانيات الطاقوية البترولية .

و يلعب قطاع المحروقات دورا محوريا في الاقتصاد الجزائري ، فالجزائر تعمد و منذ الاستقلال على الثروة البترولية اعتماد كبيرا خلال مسيرتها التنموية، فهو يمثل المحرك الأساسي للاقتصاد بالنظر إلى الضعف المسجل في مستويات نمو القطاعات غير البترولية خاصة قطاعي الصناعة و الزراعة .

و لأسعار البترول تأثير كبير على الاقتصاد الجزائري ،فمن غير الممكن أن تكون بمنأى عن التأثير بالتغيرات الطارئة في سوق البترول، وأصبحت هناك علاقة ارتباط تشابكية بين الاقتصاد الوطني وقطاع المحروقات حتى أصبح تحديد وضعية الاستقرار أو الاختلال تتوقف على حركة أسعار البترول وعوائده ما جعله عرضة للصدمات الخارجية.

***الاشكالية:**

وانطلاقا مما سبق يمكن صياغة إشكالية الموضوع في السؤال الجوهري التالي:

ما مدى تأثير تغيرات أسعار البترول على الميزان التجاري الجزائري؟

وللإحاطة والإلمام بهذه الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ماذا يقصد بالميزان التجاري؟
- ماهي العوامل الرئيسية المحددة لأسعار البترول؟
- ماهي مخاطر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري؟

***الفرضيات:**

لمعالجة الإشكالية المطروحة آنفا سوف نعتمد الفرضيات التالية:

-الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات تمثل الميزان التجاري.

-توجد علاقة بين سعر البترول و العوامل الجيوسياسية تجعل اسعار البترول لا تعرف الاستقرار في الاسواق البترولية العالمية.

- تؤثر تقلبات أسعار البترول على اقتصاديات كل الدول دون استثناء (منتجة، مستهلكة).

***أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة الى:

-اعطاء أهمية كبيرة لموضوع أسعار البترول وإبراز أثره على الميزان التجاري ومنه على الاقتصاد الجزائري.

-الوقوف على العلاقة التي تربط الاقتصاد الوطني الجزائري بارتفاع أو انخفاض اسعار البترول.

-التغير المستمر في اسعار البترول يدفعنا الى البحث عن تفسير لهذه التقلبات ومحاولة توقعها من اجل تخفيف حدة صدمات تقلبات الاسعار على اقتصادنا.

***أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية هذا البحث في النقاط الاتية:

-أهمية البترول في حد ذاته كسلعة ثمينة منتجة للطاقة ومربحة في نفس الوقت.

-أهمية الاثار التي تخلفها تقلبات أسعار البترول عل اقتصاد الدولة.

-معرفة أهمية بناء اقتصاد وطني لا يعتمد على البترول الذي تشهد أسعاره تقلبات كبيرة ما يشكل عبئا كبيرا على ميزانية والميزان التجاري للدولة في حالة انخفاض اسعاره.

***حدود الدراسة:**

هناك حدود لدراسة هذا الموضوع والمتمثلة في الأتي:

أ-الاطار المكاني:دراسة حالة الجزائر.

ب-الاطار الزماني: الجانب التطبيقي يقتصر على دراسة اثر تغيرات اسعار البترول على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة : 2000- 2017

منهجية الدراسة:

لقد اقتضت طبيعة البحث وخصوصيته الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة بالإضافة الى المنهج الإحصائي القياسي و الذي اعتمدناه في الدراسة القياسية، وتطلب التحليل استخدام تقارير و إحصائيات صندوق النقد الدولي وتقارير بنك الجزائر وغيرها بالاعتماد على برنامج Eviews8 لإسقاط الدراسة على الاقتصاد الجزائري من خلال بناء نموذج قياسي لتحليل اثر تغيرات أسعار البترول على الميزان التجاري.

هيكل الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث تم تقسيم البحث إلى فصليين بالإضافة إلى المقدمة و الخاتمة.

الفصل الأول: يتعرض إلى الإطار النظري للدراسة و لإبراز أهمية هذه الدراسة، ارتأينا لتقسيم هذا الفصل إلى مبحثيين حيث تضمن المبحث الأول ماهية الميزان التجاري بشيء من التفصيل من خلال التطرق إلى مدخل إلى ميزان المدفوعات و من ثم مفهوم الميزان التجاري و العوامل المؤثرة فيه و التوازن و اختلال في الميزان

التجاري وطرق التسوية، اما المبحث الثاني ففي تم التعرف على المفاهيم الأساسية المتعلقة بأسعار البترول وآليات تحديدها من خلال التعرف على المفاهيم الأساسية المتعلقة بأسعار البترول واليات تحديدها من خلال التعريف بالبترول وخصائصه ووحدات قياسه وأهميته في الاقتصاد الحديث ثم لتعريف أسعار البترول وأنواعها ومخاطر تقلباتها و العوامل المؤثرة فيها.

الفصل الثاني: فهو متعلق بالجانب التطبيقي و المتمثل في الدراسة القياسية والتحليلية لاثر تغيرات اسعار البترول على الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2017م من خلال بناء نموذج اقتصادي قياسي واختبار مدى صلاحيته من الناحية الاحصائية و الاقتصادية و القياسية ثم استخدامه في عملية التنبؤ.

تمهيد:

من المعروف ان لكل دولة معاملاتها الخارجية، فالمقيمون فيها سواء كانوا شركات او افراد يقومون بالتصدير و الاستيراد من الدول الأخرى أضف إلى ذلك أنهم يقدمون للأجانب خدمات مختلفة مثل الشحن و النقل و التأمين وغيرها ...الخ كما تؤدي لهم في ذات الوقت خدمات مماثلة للأجانب، وينتج عن هذه المعاملات استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها عاجلا او اجلا، هذه الحقوق و الالتزامات تقوم في الواقع بالنقود ويتعين ادائها في تاريخ معين، لذلك فمن المهم لكل دولة دائنة او مدينة ان تعرف على وجه التحديد حقوقها والتزاماتها ومن هنا فان عليها ان تعد بيانا كافيا او سجلا وافيا تسجل فيه مالها على الخارج من حقوق وما عليها من التزامات.

ومن جهة أخرى يعد البترول سلعة استراتيجية بالغة الأهمية، ويعد أحد أبرز موارد الطاقة في العالم بالنظر للخصائص و المزايا التي تتمتع بها مقارنة مع مصادر الطاقة الأخرى حيث يعتبر مادة حيوية و أساسية للصناعة و التجارة الدولية اذ يؤثر في جميع أوجه النشاط الاقتصادي كما يعتبر ركيزة اساسية لهيكل الصادرات و الواردات، ومن منطلق ان الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على البترول كمادة أولية في صادراته وارداته ترتب عنه أثار الاقتصاد الكلي جعلت من نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي مرهونا بتقلبات اسعار البترول الدولية التي كان لها فروقات مقابلة لقيمة الصادرات و الايرادات العمومية وخير دليل على ذلك صدمة البترول لسنة 1986 اين تراجعت اسعار البترول بشكل كبير وتسبب ذلك في انخفاض الصادرات مما أثر سلبا على الميزان التجاري.

ومن خلال هذا الفصل سيتم التطرق الى:

المبحث الاول: ماهية الميزان التجاري مرورا بعرض عام لميزان المدفوعات، ثم مفهوم الميزان التجاري والعوامل المؤثرة فيه، واخيرا التوازن و الاختلال في الميزان التجاري وطرق تسويته .

المبحث الثاني: اساسيات حول اليات وتحديد اسعار البترول من خلال مفهوم البترول انواعه وخصائصه ثم تكوين البترول ووحدات قياسه و أهميته في الاقتصاد الحديث وصولا الى اليات تحديد الاسعار البترولية وتطورها التاريخي.

المبحث الاول: ماهية الميزان التجاري.

تمتلك السلطات السياسية و الاقتصادية ترسانة من الادوات التي تستعين بها عند رسم سياستها الاقتصادية المالية و النقدية، ويعتبر ميزان المدفوعات واحد من اهم هذه الادوات كما يعتبر من اهم المعايير التي تقاس بها الكثير من المؤشرات الاقتصادية ويعتبر الميزان التجاري احد اهم الحسابات في ميزان المدفوعات لانه يعكس اهم العلاقات الاقتصادية الدولية.

المطلب الأول: مدخل عام لميزان المدفوعات.

يعتبر ميزان المدفوعات من اهم المؤشرات او الادوات التي تستعين بها السلطات السياسية و الاقتصادية في رسم سياستها الاقتصادية وما زاد في اهميته هو الارتفاع الملحوظ في حجم المبادلات الخارجية الدولية والتطور الذي عرفه هذا الميزان من خلال مكوناته وأهدافه .[1]

الفرع الاول: تعريف ميزان المدفوعات.

لميزان المدفوعات العديد من التعاريف ابرزاها:

- هو ذلك السجل الذي يتضمن كل المعاملات الاقتصادية و المالية و الدولية التي تتم بين المقيمين في دول العالم[2]
- يعرف ايضا ميزان المدفوعات: على انه ذلك السجل المحاسبي او الاحصائي موثق رسميا يعتمد قيدا مزدوجا لخلاصة المقبوضات و المدفوعات تترتبه عنهما حقوق دائنة و التزامات مديونية للمقيمين من الاشخاص الطبيعيين و القانونيين في دولة ما مع الخارج نتيجة للمبادلات الاقتصادية و التحولات الخارجية سواء كانت من طرف واحد أو من طرفين خلال فترة زمنية معينة.[3]
- كما عرفه **صندوق النقد الدولي FMI** بأنه: "سجل يعتمد على القيد المزدوج، يتناول احصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة للتغيرات في قيمة اصول اقتصاديات دولة ما وذلك بسبب هجرة الافراد، و التغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من الصندوق، وحقوقها والتزاماتها تجاه بقية دول العالم اذن ميزان المدفوعات لدولة ما هو عبارة عن بيان احصائي شامل

[1] محمد عيسى عبد الله، موسى ابراهيم، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المنهل، الطبعة الاولى، 1988، ص 85.

[2] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشر، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية ،بيروت، لبنان، الطبعة الاولى،2006، ص91.

[3] محمد عيسى عبد الله، موسى ابراهيم، مرجع سابق، ص 85

يلخص وبطريقة منهجية كل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة المعنية، والمقيمين في الدول الاخرى، خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، ويقوم بانجاز هذه الوثيقة البنك المركزي لحساب الحكومة."

- في حين يمكن تعريفه على انه:[1] "بيان حسابي يسجل فيه جميع المعاملات الاقتصادية الخارجية التي تتم في مدة معينة من الزمن (غالبا سنة) من المقيمين في تلك الدولة و العالم الخارجي، اي غير المقيمين والتي ينشا عنها حقوق لتلك الدول على العالم الخارجي او ديون أو التزامات عليها تجاه العالم الخارجي."
- كما يعنى ميزان المدفوعات بتسجيل كافة العمليات الاقتصادية التي تقوم بها دولة أو مؤسساتها المحلية مع العالم الخارجي، وتسجل كافة العمليات التي تقتضي دفع مبالغ من قبل الدولة أو مؤسساتها الى العالم الخارجي في الجانب المدين، في ما تسجل كافة العمليات التي تستدعي استلام الدولة لمبالغ من العالم الخارجي في الجانب الدائن منه.[2]
- ومن خلال التعاريف السابقة يمكن اعطاء التعريف التالي:"ميزان المدفوعات هو عبارة عن مستند حسابي يظهر الوضعية الناتجة عن العمليات الحاصلة خلال سنة بين الاعوان الاقتصادين المقيمين في المجال الوطني وبين كل الاعوان الاخرين في العالم الخارجي."[3]

الفرع الثاني: أهمية ميزان المدفوعات.

ان تسجيل المعاملات الاقتصادية الدولية تعد مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني ولذلك تتجلى أهمية ميزان المدفوعات في:[4]

- ✓ ميزان المدفوعات يعكس قوة الاقتصاد الوطني لأنه يعكس حجم كل من الصادرات و المنتجات وغير ذلك.
- ✓ يعتبر مرجع المعلومات و تتخذ على أمامه القرارات النقدية و المالية .
- ✓ يعتبر ميزان المدفوعات أداة للتحليل الاقتصادي لأنه يبين المركز الذي يحتله دولة الاقتصاد العالمي.

[1] طالب عوض وراد، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، كلية الاعمال الجامعة الاردنية، 2013، ص 349.

[2] سمير فخري نعمة، ميسر قاسم غزالي، العلاقات التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع،عمان، الاردن، 2011، ص 71.

[3] علي عبد الفتاح ابو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، 2006، ص ص 214-215.

[4] عرفات تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الطبعة الثانية، 2002، ص 115.

- ✓ ان المعاملات التي تسجل في ميزان المدفوعات هي الوليد الطبيعي لدرجة اندماج الاقتصاد الوطني سواء من وجهة نظر محلية او دولية.
- ✓ ميزان المدفوعات لا يكشف الصورة الانية لمركز الاقتصاد الدولي لبلد ما بل يتحدد هذا المركز في نهاية فترة معينة عادة ما تكون سنة.
- ✓ الميزان يشكل أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب تركيبه مثل تخطيط التجارة الخارجية من الناحية السلعية و الجغرافية أو عند تصميم السياسيات المالية و النقدية، كذلك فان المعلومات المدونة في الميزان تعد ضرورية للبنوك والمؤسسات والأشخاص سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة ضمن مجالات التمويل و التجارة الدولية.[1]

ودائما ما يطلبه FMI من اعضائه تقديم موقف موازين مدفوعاتها سنويا لكون الميزان من أهم المؤشرات للحكم على المركز الخارجي للعضو.

الفرع الثالث:عناصر ميزان المدفوعات وكيفية التسجيل.

اولا: عناصر ميزان المدفوعات.

تكمن أهمية ميزان المدفوعات في العناصر المكونة له وتكمن في الحساب الجاري و حساب التحويلات من جانب واحد وحساب رأس المال وميزان الذهب و النقد الاجنبي و فقرة السهو.

- ➢ **الحساب الجاري:**

يمثل هذا الحساب جميع المبادلات من السلع و الخدمات و الذي يتألف من عنصرين:[2]

أ/الميزان التجاري: يتعلق بتجارة السلع أي صادرات السلع وواردتها خلال فترة محل الحساب، وهو الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات، وسمي ايضا ميزان التجارة المنظور.

ب/ميزان الخدمات: تسجل فيه جميع المعاملات الخدمية مثل خدمات النقل و التأمين و السياحة والملاحة والخدمات المالية ...الخ و يسمى بميزان التجارة غير المنظور.

[1] محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2006، ص 92.

[2] جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الاكاديميون للنشر و التوزيع، المملكة الاردنية الهاشمية، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، 2014، ص ص 161-163.

- **حساب التحويلات من طرف واحد:**

يتعلق هذا الحساب بمبادلات تمت بين الدولة و الخارج بدون مقابل أي انها عمليات غير تبادلية، اي من جانب واحد، وتشمل الهبات و المنح و الهدايا و المساعدات، و أي تحويلات اخرى لا ترد سواء كانت رسمية أو خاصة.

- **حساب رأس المال (العمليات الرأسمالية):**

يضم جميع العمليات التي تمثل تغيرا في مراكز الدائنة و المديونية للدولة لأن معاملات الدولة مع الخارج لاتقتصر على تجارة السلع و الخدمات فقط بل هناك حركات رؤوس الأموال التي تتنتقل من بلد الى اخر و التي تنقسم الى نوعيين:[1]

أ/ رؤوس الأموال طويلة الاجل: و هي التي تتجاوز سنة كالقروض طويلة الاجل والاستثمارات المباشرة والأوراق المالية (أسهم و سندات) اي بيعها و شرائها من و الى الخارج.

ب/ رؤوس الأموال قصيرة الاجل: والتي لا تتجاوز سنة مثل الودائع المصرفية والعملات الأجنبية والأوراق المالية قصيرة الأجل و القروض قصيرة الأجل... الخ.

وتتم حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل لتسوية ما يحصل بين المقيمين من العمليات في حساب العمليات الجارية و حساب رأس المال طويل الاجل، وتعد هذه الأشكال من التحويلات الرأسمالية بالنتيجة حقا أو دينا للقطر على الخارج أو العكس، أي أنها قد تضيق أو تنقص تلك الحقوق أو الديون على العالم الخارجي.[2]

- **ميزان حركة الذهب و النقد الأجنبي:**

وهي تقيم تسوية المدفوعات عن طريق التعاملات الاجنبية أو الذهب، والذي كان من وسائل الدفع الأكثر قبولا في الوفاء بالالتزامات الدولية، فتسوي الدولة عجز ميزان مدفوعاتها بتصدير الذهب الى الخارج كما تمكنها في حالة وجود فائض شراء كمية الذهب من الخارج، وفقا لقيمة هذا الفائض، و الذهب الذي يسوي العجز و الفائض هو الذي يحتفظ به البنك المركزي أو السلطات النقدية كغطاء أو احتياطي، وهذا الميزان لديه جانب دائن و جانب مدين، تقيد فيهما حركة الذهب و النقد الاجنبي.

[1] نعمان سعيدي، البعد الدولي للنظام النقدي الدولي، برعاية صندوق النقد الدولي، دار بلقيس، دار البيضاء، الطبعة الاولى، الجزائر 2011، ص 213.

[2] عبد الكريم جابر العيساوي، التمويل الدولي مدخل حديث، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 238.

- **حساب السهو و الخطأ:**

تستعمل هذه الفقرة من أجل موازنة ميزان المدفوعات من الناحية (أي تساوي الدائن مع الجانب المدين) لأن تسهيل العمليات يكون تبعا لطريقة القيد المزدوج، وتستخدم هذه الفقرة في الحالات التالية:

أ-الخطأ في تقسيم السلع و الخدمات محل التبادل نتيجة اختلاف أسعار صرف العملات.

ب-قد تؤدي ضرورات الأمن القومي للبلد الى عدم الافصاح عن مشترياته العسكرية من أسلحة وعتاد لذلك تم ادراجها بفقرة السهو و الخطأ.

ثانيا: كيفية تسجيل

ان تسجيل العمليات في ميزان المدفوعات يكون طبقا لطريقة القيد المزدوج، تسجل مرتين في الجانب الدائن و الجانب المدين، بالنسبة للجانب المدين: يأخذ الاشارة السالبة (-) ويشمل: [1]

-الاستيراد من السلع والخدمات.

-الهدايا و المنح و المساعدات المقدمة للأجانب (التحويلات من طرف واحد).

-رؤوس الأموال الطويلة و القصيرة الأجل المتجهة نحو الخارج.

فهذا الجانب يأخذ اما زيادة الاصول الوطنية في الخارج أو تقليل الأصول الأجنبية في الداخل.

أما الجانب المدين: يأخذ اشارة موجبة (+) ويشمل:

-الصادرات من السلع و الخدمات.

-الهدايا و المنح و المساعدات المقدمة من الخارج (التحويلات من طرف واحد).

-رؤوس الاموال القادمة من الخارج.

ومن خلال ما سبق يمكن تمثيل عناصر ميزان المدفوعات كالاتي:

[1] عبد الكريم جابر العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص 238

شكل رقم (1): مكونات ميزان المدفوعات افقيا.

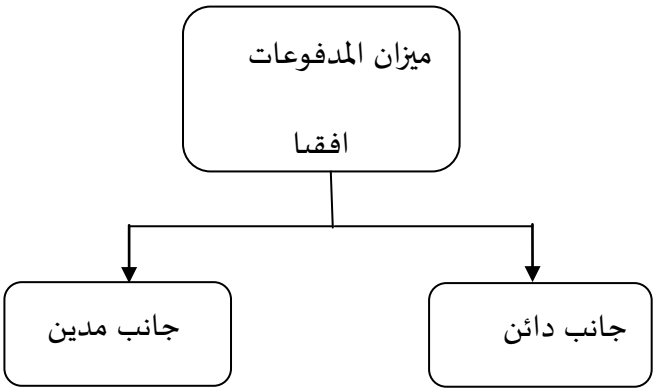

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على عبد الكريم جابر العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص 238.

أما عن مكونات ميزان المدفوعات عموديا فتظهر كما هي موضحة في الشكل الموالي:

الشكل رقم(2): مكونات ميزان المدفوعات عموديا.

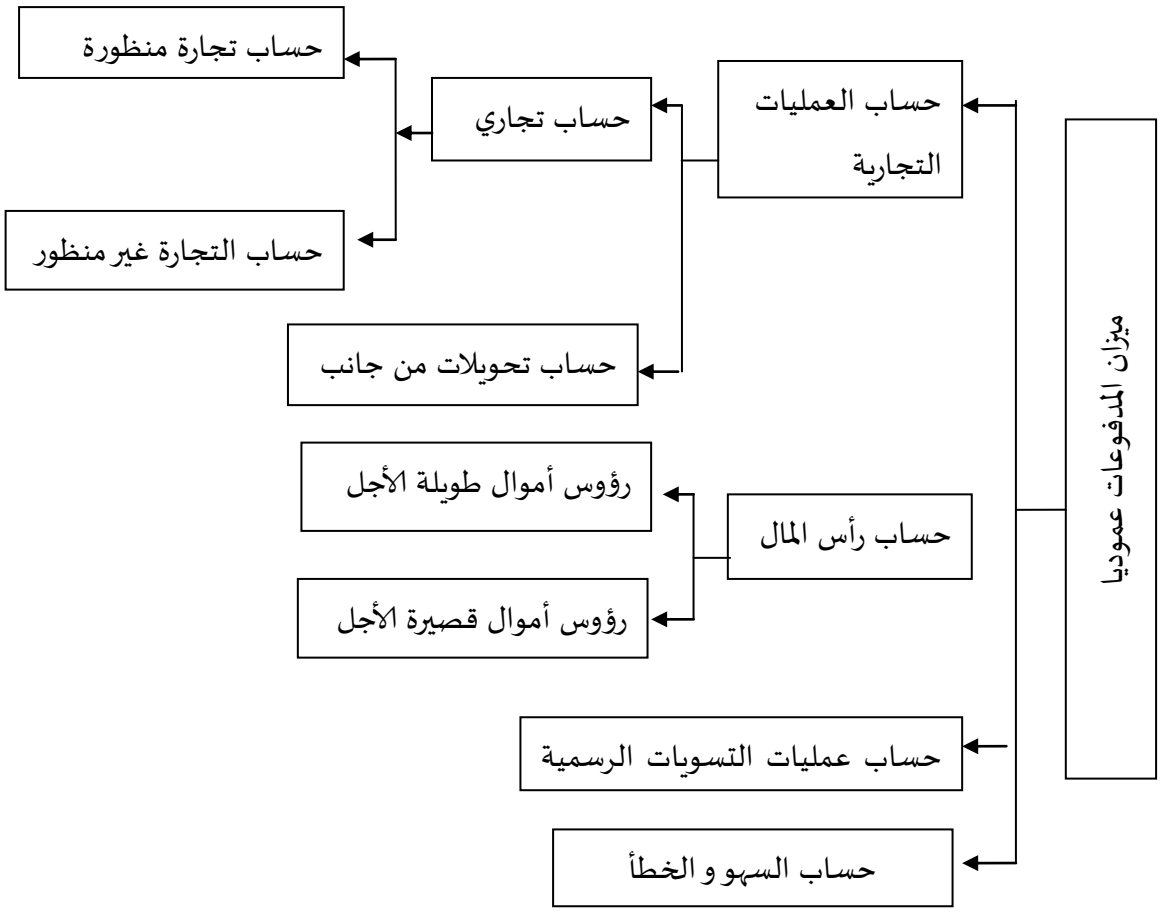

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات السابقة.

المطلب الثاني: مفهوم الميزان التجاري.

الفرع الاول: تعريف الميزان التجاري.

تعددت مفاهيم حول الميزان التجاري حيث ان مجملها تصب في سياق واحد ويمكن ابرازها فيما يلي:

*يقصد بالميزان التجاري رصيد العمليات التجارية اي المشتريات و المبيعات من السلع و الخدمات، وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري.[1]

*يمثل الميزان التجاري الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات من السلع و الخدمات وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري.

*يمثل الميزان التجاري الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات من السلع والخدمات ويتمتع الميزان التجاري بفائض عندما تتجاوز قيمة الصادرات قيمة الواردات، وعندما تتجاوز قيمة الواردات قيمة الصادرات يعاني الميزان التجاري من العجز، وفي حالة تساوي الواردات مع الصادرات يكون الميزان التجاري في حالة توازن.[2]

يعتبر الميزان التجاري الجزء الاساسي في ميزان المدفوعات في العادة، وذلك لانه يوضح النشاط الانتاجي وهيكله في دولة معينة، اذ ان مثل هذه الدولة عندما يعجز نشاطها الانتاجي يسبب ضعف درجة تنوعه، وضعف القدرة الانتاجية فيه، وضعف درجة مرونته، عن تلبية احتياجات الاقتصاد لذلك تلجا الى التوسع في الاستيراد لسد هذه الاحتياجات، في حين ان عدم اتساع النشاط الانتاجي وعدم تنوعه لا يتيح للدولة القدرة على توفير فائض من الانتاج لغرض التصدير، وبالتالي يحصل عجز في الميزان التجاري، حيث تزداد الصادرات على حساب الواردات.[3]

*الميزان التجاري يمثل الصادرات مطروحا منها المستوردات وهذا تقييم العلاقة بين الصادرات وواردات البلد ويعبر عنها بالمعادلة التالية:[4]

رصيد الميزان التجاري= اجمالي الصادرات(E)-اجمالي الواردات(m)

[1] محمد سيد عابد، التجارة الدولية، الاسكندرية، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر، 2001، ص288.
[2] سالم رشدي سيد، التمويل الدولي أسسه ونظرياته، الاردن، دار الراية للنشر و التوزيع، 2001، ص 44.
[3] فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2001، ص 234.
[4] مشهور هذلول بربور، العوامل المؤثرة في انتقال اثر سعر صرف العملات الاجنبية على مؤشر اسعار في الاردن، 1985-2006، اطروحة الدكتورة، تخصص مالية، كلية العلوم المالية و المصرفية، جامعة الاردن، 2008، ص 9.

*الميزان التجاري أهم جزء في ميزان المدفوعات لدولة ما، كما يمكن ان يطلق عليه الميزان التجاري الدولي لهذا البلد، وهو يقتفي اثر تدفقات المواد الحقيقية بين الاقتصاد الوطني والخارجي بما في ذلك خدمات عوامل انتاج وتتعلق البنود الرئيسية لهذا الحساب بالمعاملات المنظورة (السلع) وغير المنظورة (الخدمات) ويمكن ان يكون موجب او سالب.

- ميزان التجاري الايجابي: صادرات البلد من السلع و الخدمات اكثر من وارداتها نقول اذن فائض في الميزان او ما يسمى (الفائض التجاري).
- الميزان التجاري السلبي: يعني ان البلد لايصدر بالقدر الكافي وهذا ما يسمى العجز التجاري ينبغي بالضرورة ان ينظر الى هذا المفهوم بنظرة سلبية بل حدث دوري مرتبط بدورة الاقتصادية.[1]

يعتبر الميزان التجاري الجزء الاساسي في ميزان المدفوعات كونه يبين النشاط الانتاجي وهيكله في الدولة حيث انه لما يحدث عجز في النشاط الانتاجي للدولة بسبب ضعف درجة تنوعه، وضعف القدرة الانتاجية فيه اوضعف درجة مرونته عن تلبية احتياجات الاقتصاد تلجا الدولة لاستراد احتياجات اقتصادها الى جانب ان عدم مقدرة الدولة عن توسيع نشاطها الانتاجي وتنويعه لا يتيح لها فرصة توفير فائض في الانتاج من اجل تشجيع عملية التصدير ما يؤدي بدوره الى عجز في ميزانها التجاري.[2]

الفرع الثاني: اقسام الميزان التجاري.

ينقسم الميزان التجاري الى قسمين هما:[3]

- **القسم الاول:** الميزان التجاري السلعي: ويطلق عليه ايضا ميزان التجارة المنظور ويضم كافة السلع والخدمات التي تتخذ شكلا ماديا ملموسا الصادرات، الواردات من السلع المادية التي تتم عبر الحدود الجمروكية.
- **القسم الثاني:** الميزان التجاري الخدمي: ويطلق عليه ايضا ميزان التجارة غير منظورة، وتضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول (النقل، السياحة، التامين، دخول العمل عوائد راس المال).

[1] عبد الرحمان يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، مدرسة شباب الجامعة، مصر، 1993، ص .203

[2] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص8 .

[3] عبد الجليل هجيرة، اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري-دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011-2012، ص 97.

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في الميزان التجاري.

هناك عدة عوامل قد تؤثر على الميزان التجاري ومن بينها العوامل الداخلية و العوامل الخارجية ولعل أبرزها: التضخم، معدل نمو الناتج المحلي، الاختلاف في أسعار الفائدة وسعر الصرف.

❖ **العوامل الداخلية:**

-**التضخم:** يسبب التضخم ارتفاع الاسعار المحلية مقارنة بالأسعار الاجنبية فتقل الصادرات و تزيد الواردات كون أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمواطنين بالمقارنة مع أسعار السلع المحلية.[1]

-**معدل نمو الناتج المحلي:** تؤدي زيادة الدخل في دولة معينة الى زيادة الطلب على الواردات و العكس في حالة انخفاض الدخل حيث يتراجع الطلب على الواردات.[2]

❖ **العوامل الخارجية:**

-**الاختلاف في أسعار الفائدة:** كل تغير يمس اسعار الفائدة يعكس أثره على حركة رؤوس الاموال لينتج ارتفاع سعر الفائدة المحلية اذا تدفقت رؤوس الأموال الى الداخل و على عكس من ذلك لأن المراكز المالية العالمية تصبح اكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين.[3]

-**سعر الصرف:** ينتج عن زيادة القيمة الخارجية للعملة خفض القدرة التنافسية للسلع و الخدمات المنتجة محليا، وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين و على العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف الى زيادة القدرة التنافسية للصادرات و تجعل أسعار الواردات غير محبذة للمقيمين. ويمكن توضيح العلاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري من خلال الشكل التالي:

[1] بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المدرسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع، الطبعة الاولى، لبنان، 2003، ص 64.

[2] برشيش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2007، ص 695.

[3] بسام الحجار، مرجع سابق، ص 64.

الشكل رقم (3): العلاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري

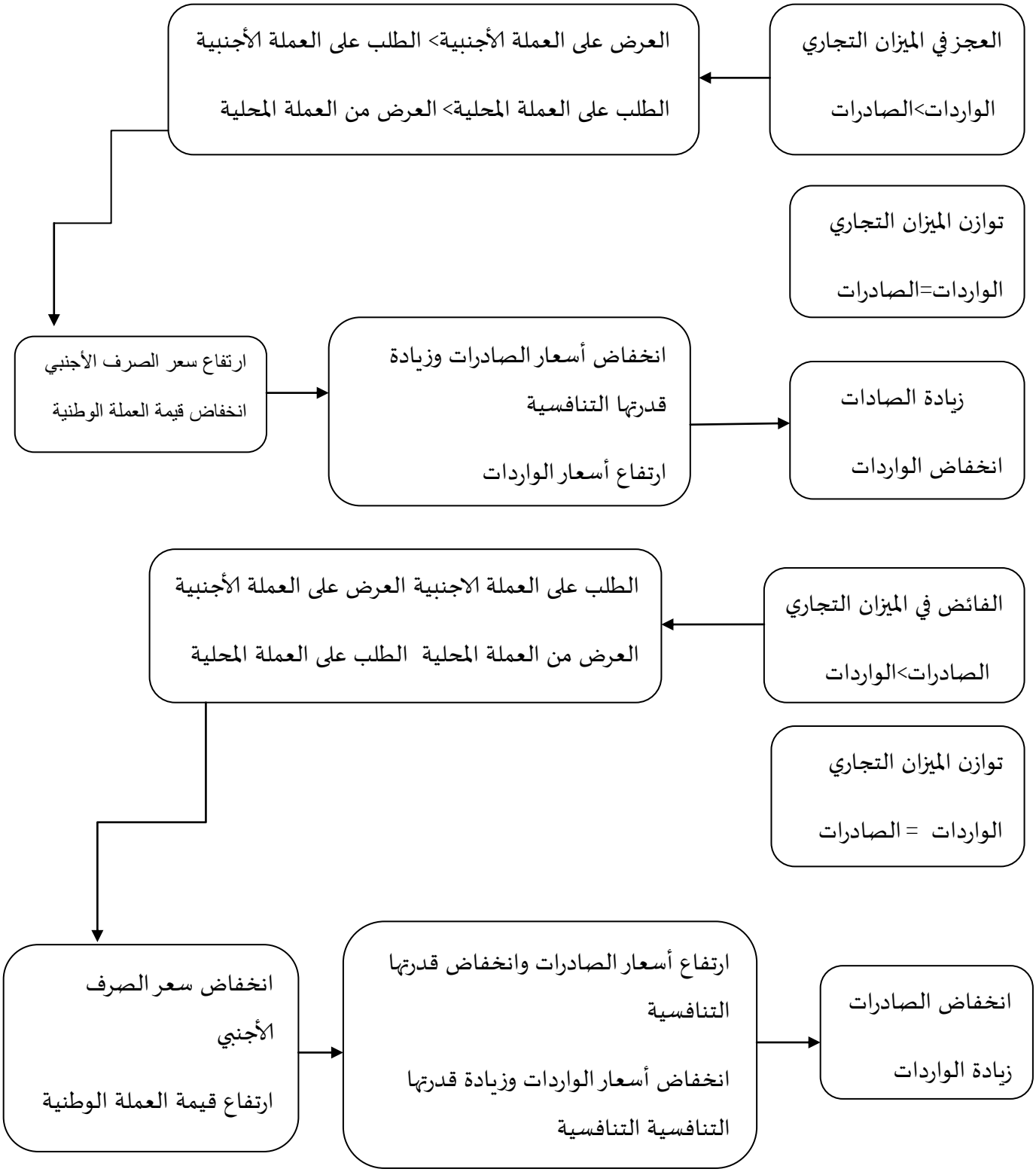

المصدر: محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر، 1999، ص 320.

المطلب الثالث: التوازن واختلال في الميزان التجاري وطرق تسويته.

بالرغم من ان حالة الاختلال في الميزان التجاري تحدث بصفة مستمرة و بصورة شائعة، في حين ان حالة التوازن نادرا ما تتحقق في الواقع، الا ان كل دول العالم تحاول الوصول الى التوازن نادرا ما تتحقق في الواقع، الا ان كل دول العالم تحاول الوصول الى توازن في ميزانها التجاري من خلال محاولتها تقييد وارداتها السلعية قدر الإمكان، والعمل على زيادة صادراتها من اجل الوصول الى حالة التوازن،وهي الحالة التي يتحقق من خلالها الاستقرار الاقتصادي داخليا وخارجيا، وعند التطرق الى التوازن و الاختلال الميزان التجاري لابد من معرفة أسباب و أنواع هذه الاختلالات و طرق تسويتها.

الفرع الاول: التوازن والاختلال في الميزان التجاري.

اولا: التوازن في الميزان التجاري

يقصد بالتوازن في الميزان التجاري تساوي كل من الجانب الدائن مع الجانب المدين في الميزان، اي تساوي المطلوبات المستحقة على الدولة من الدول الاخرى مع حقوق الدولة تجاه العالم الخاجي، اي ان حالة التوازن تتحقق عندما يكون:[1]

اي:

الانتاج المحلي+ الواردات =الطلب المحلي + الطلب

معناه:

الانتاج المحلي+الواردات= الطلب المحلي+ الصادرات.

فالصادرات تمثل الطلب الخارجي الفعلي على المنتجات المحلية،وفي حالة التوازن أعلاه تعني عدم اتجاه الاسعار المحلية نحو التغير(ثبات الاسعار)، اي انها لا تتجه نحو الانخفاض أو الارتفاع، وهذا يعني تحقق التوازن الخارجي و بالتالي يتحقق التوازن الداخلي و الخارجي لهذا البلد الاقتصادي.

[1] فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الوراق للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2004، ص 121.

ثانيا: اختلال الميزان التجاري.

يقصد باختلال التوازن في الميزان التجاري حالتي الفائض و العجز ويعني زيادة الجانب الدائن على الجانب المدين في الميزان، أي زيادة حقوق الدولة التي تتكون على دول اخرى، ويحصل هذا في حالة الفائض في الميزان التجاري، اما العجز لما يكون الجانب المدين أكبر من الجانب الدائن فيه، ان حالة التوازن في الاقتصاد تتحقق عندما يكون العرض الكلي= الطلب الكلي، وينقسم الاختلال في الميزان التجاري الى:

1)الاختلال الموسمي:

يكون هذا الاختلال في الدول التي يقوم النشاط الاقتصادي فيها على الزراعة، ففي مواسم تصدير المحاصيل يكون لديها فائض في معاملاتها مع الخارج، أما في اخر العام فقد يختفي هذا الفائض و ربما يتحول الى عجز. وهذا النوع من الاختلال يستلزم سياسة ما لمواجهة فيمكن أن تتعادل الاختلالات الموسمية على مدار السنة.

2)الاختلال الدوري:

يرتبط بحالة الدورة الاقتصادية وهذا يعني أنه اختلال مؤقت، وهو الاختلال الذي يتحقق في الدول الرأسمالية المتقدمة أساسا والذي يرتبط بالتقلبات في النشاطات الاقتصادية و التي يحدث لها بشكل دوري ومستمر، وفي حالة الحركية و الازدهار التي تتضمنها الدورات الاقتصادية يحصل فيها توسع اقتصادي و زيادة انتاج الدولة، ومن ثم زيادة صادراتها، اي حيازتها على الميزان التجاري ملائم تتفوق فيه الصادرات على الواردات في حين ان حالة الكساد، وهذا ما يؤدي الى عجز ميزانها التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات.[1]

3)الاختلال الطارئ:

يمكن للاختلال في الميزان التجاري ان يكون وقتيا، وذلك عندما تفرض اوضاع وظروف معينة، فقد يحدث العجز في الميزان التجاري عندما تقل صادرات الدولة بسبب ظروف مناخية غير ملائمة تؤدي الى:[2] انخفاض صادرات الدولة من المنتجات الزراعية، فمثلا اذا كانت الدولة تعتمد على لاانتاج الزراعي بشكل أساسي في تكوين صادراتها مع عدم قدرتها على تخفيض الواردات في هذه الحالة الواردات تفوق الصادرات ويحصل العجز في الميزان التجاري، والعكس عندما تتلائم الظروف و الاوضاع المناخية بالشكل الذي يتحقق معه زيادة في الانتاج الزراعي فان الصادرات تفوق الواردات ويتحقق فائض في الميزان التجاري، كما يمكن ان

[1] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشر، اسس العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 117.

[2] فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 122.

يحدث الاختلال ايضا نتيجة قيام حرب يمكن ان تؤدي الى تخقيض الصادرات مما ينتج عنه حصول عجز في الميزان التجاري، او اي حالات استثنائية أو طارئة.

4) الاختلال الهيكلي (الدائم):

ينتج عن تغير اساسي في ظروف الطلب أو العرض مما يؤثر على الهيكل الاقتصاد القومي وفي توزيع الموارد بين قطاعاته المختلفة ويرجع الى العوامل التالية:

-توجيه الطلب الخارجي الى بعض السلع على حساب البعض الاخر مثل: التحول من الفحم الى البترول.

-تغير عرض عناصر الإنتاج فقد يتغير عرض العمل بسبب النمو أو عرض الموارد الطبيعية بسبب الاستكشاف و التنقية.

-تغير فنون الإنتاج كإحلال عنصر إنتاجي متوفر نسبيا على عنصر أخر نادر نسبيا مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الإنتاج ومن زيادة إمكانيات التصدير.

-التغير في الأصول المملوكة للدولة بالخارج بسبب الاستثمارات الخارجية مما يؤدي الى تغير العائد الأتي من الاستثمارات.

-تحسن مستوى المعيشة الداخلية دون زيادة قوتها الإنتاجية بنفس هذا النوع من الاختلال لا يصلح لعلاجه تغير سعر الصرف ولا يتغير سياسة الإنفاق أو سياسة الأسعار، انما لابد من تطوير المنحنى الإنتاجي حتى تنقص تكاليف الإنتاج في الداخل و السعي الى فروع إنتاج جديدة وتحديد شامل للطاقات الإنتاجية تدعيما للقدرة التنافسية و بالتالي علاجه يتطلب معرفة الأسباب الحقيقية التي أوجدته.

5)الاختلال النقدي:

التضخم من أهم مصادر اختلال الميزان التجاري فمن المعروف أن زيادة الدخول النقدية في دولة ما تولد طلبا متزايدا على الواردات كذلك زيادة مستوى الأسعار داخليا يحفز على التحول الى الواردات البديلة لانخفاض أسعارها اذا ما قورنت بالمنتجات المحلية و الطلب الأجنبي بسبب زيادة الأسعار ينخفض على صادراتها أو قد يتجه إلى المنافسة وكله يؤدي الى عجز الميزان التجاري هذا العجز لا حل لعلاجه إلا بتخفيض القيمة الخارجية للعملة أو إتباع سياسة انكماشية.[1]

[1] دوحي سلمى، اثر تقلبات سعر الصرف على ميزان التجاري وسبل علاجها (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2014-2015، ص 123.

الفرع الثاني: اسباب الاختلال في الميزان التجاري.

تتعدد أسباب الاختلال في الميزان التجاري باختلاف الدول والظروف المحيطة بها، ويمكن التمييز بين الاسباب الاقتصادية و الأسباب غير اقتصادية :

اولا: اسباب اقتصادية: وتتمثل في:

1-التقييم الخاطئ لسعر الصرف العملة المحلية:

اذا كان سعر الصرف عملة بلد ما أكبر من قيمته الحقيقية، سيؤدي ذلك الى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب، مما يؤدي الى انخفاض الطلب الخارجي عليها و بالتالي سيؤدي ذلك الى حدوث اختلال في الميزان التجاري.

أما اذا تم تحديد سعر الصرف العملة بأقل مما يجب أن يكون عليه، سيؤدي ذلك الى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات، مما يؤدي الى حدوث اختلال في الميزان لذلك هذه الاختلالات غالبا ما ينتج عنها ضغوط تضخمية و التي تساهم في استمرارية الاختلال الخارجي.

2-اسباب هيكلية:

هي المرتبطة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني و خاصة هيكل التجارة الخارجية سواء صادرات أو الواردات اضافة الى هيكل الناتج المحلي ويكون هذا بشكل خاص في البلدان النامية التي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي، اي اعتمادها على منتوج أو منتوجين أساسيين، وأحيانا تتأثر هذه الصادرات بالعوامل الخارجية المتجسدة بمرونة الطلب الخارجي عليها في الاسواق الخارجية.[1]

3-أسباب دورية:

وهي تتعلق بالتقلبات الاقتصادية التي تصيب النظام الاقتصادي الرأسمالي، ففي فترات الانكماش ينخفض الانتاج و الدخول و الاثمان وتزداد معدلات البطالة، فتنكمش الواردات مما قد يؤدي الى حدوث فائض، وفي فترات التضخم يزيد الانتاج وترتفع الاثمان و الأجور و الدخول فتقل قدرة البلد على التصدير وتزيد وارداته مما قد يؤدي الى عجز في الميزان التجاري.[2]

[1] أحمد عادل حشيش العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2000، ص85.

[2] عرفات تقي الحسيني، التمويل الدولي، مرجع سبق ذكره، ص120.

4-الظروف الطارئة:

قد تحصل أسباب عرضية لا يمكن التنبؤ بها، وقد تؤدي الى حدوث اختلال في الميزان التجاري مثل: حالات الكوارث الطبيعية و اندلاع الحروب، و التغير المفاجئ في أذواق المستهلكين محليا ودوليا فهذه الحالات ستؤثر على المقدرة بالنقد الاجنبي، وقد يصاحب ذلك تحويلات رأسمالية الى خارج البلد، مما يؤدي الى حدوث عجز في الميزان التجاري.

ثانيا: اسباب غير اقتصادية

ا/عوامل طبيعية: اختلالات الجوية وما قد ينجز عنه من كوارث طبيعية كالفياضانات، التصحر، او نفاذ الثروات الطبيعية، مما قد الى انخفاضات مفاجئة في تصدير بعض السلع الزراعية، وزيادة واداتها من السلع الضرورية.

ب/التقدم التكنولوجي: وما يرافقه من اختراعات عالمية، حيث ان الاختراعات متمركزة في الدول المتقدمة ما يؤدي الى تخفيض تكاليف ونفقات الانتاج، وبالتالي انخفاض الاسعار مع بقاء اسعار منتجات الدول النامية مرتفعة، كما ان التقدم التكنولوجي يغنى عن استعمال بعض المواد الاولية التي كانت تستوردها الدول المتقدمة من الدول النامية، وبالتالي انخفاض صادرات هذه الاخيرة، التي تمثل المصدر الاساسي في تجارتها الخارجية، مما يؤدي الى عجز في ميزانها التجاري، وبالتالي فان التقدم التكنولوجي يؤدي الى اضعاف القدرة التنافسية للدول النامية.[1]

ج/الظروف السياسية: كقيام الحروب او المقاطعات الاقتصادية وما لها من أثر على معدلات الصادرات خاصة اذا كانت احدى هذه الدول تمثل سوق خارجي فعال للدولة.

د/النمو الديموغرافي: حيث ان زيادة النمو الديموغرافي ينتج عنه زيادة الطلب على الواردات خاصة السلع الاستهلاكية، بالاضافة الى تطبيق سياسة رفع الاجور و التي بدورها تؤدي الى زيادة نفقات الانتاج، وبالتالي تدهور القدرة التنافسية الخارجية للدولة نتيجة ارتفاع اسعار صادراتها.[2]

ه/ الاضرابات العمالية: التي يكون لها اثر خاص في الدول المتقدمة الصناعية، لانها تؤدي الى شلّ العملية الانتاجية وزيادة التكاليف ويؤدي بدوره الى زيادة الواردات، وانخفاض الطلب على العملة المحلية ويتجلى تأثيرها اكثر اذا مست هذه الاضطرابات الصناعية الموجه بالدرجة الاولى للتصدير.

[1] عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 123.

[2] زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 76.

الفرع الثالث: اليات تسوية الاختلالات في الميزان االتجاري.

لعلاج الخلل في الميزان التجاري سنتطرق لتصحيحه عن طريق اليات تصحيح العجز في ميزان المدفوعات:

- ✓ **تسوية الميزان التجاري بالاعتماد على اليات السوق:**

لقد قدم لنا الفكر الاقتصادي الحديث تصورين مختلفين لتسوية الاختلال الخارجي:[1]

الاول يرى أن توازن ميزان المدفوعات يتم نتيجة لحركة الاثمان في الداخل و الخارج (العوامل الذاتية) وهو ما يعرف بالتعديل الالي.

أما الثاني، فيتمثل بالتسوية عن طريق العوامل غير الذاتية من خلال اعتماد سياسات تدفع الى التوازن (policy induced mechanisme)، و يعبر عليها من خلال الطرح الكينزي القائم على ان توازن ميزان المدفوعات يتم نتيجة للتغيرات في حجم الدخل الوطني غير أن كل التصورين أهمهما أمكانية اعادة التوازن عن طريق التدفقات المالية الدولية.

الية التسوية في ظل النظرية الكلاسيكية (التعديل الالي):

تعتمد النظرية الكلاسيكية في تحليلها للتوازن في ميزان المدفوعات على الاسعار حيث أن اي تغير في الاسعار سواء الداخلية أو الاجنبية يؤثر على حجم الصادرات و الواردات وتعود هذه الالية التي تحدث في ظل ثبات أسعار الصرف الى الاقتصادي (David Hume) في منتصف القرن الثامن عشر.

وتقوم النظرية على الفرضيات التالية:

أ-ثبات أسعار الصرف

ب-حرية دخول وخروج الذهب وتحويله الى عملات و العكس.

ج-حيادية النقود.

د-مرونة أسعار الصادرات و الواردات.

هـ-مستوى التشغيل الكامل، و بالتالي يكون الدخل في اعلى مستوياته.

[1] فاطمة الزهراء بن طالب، اثر تغيرات سعر الصرف على ميزان التجاري دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2010)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية و اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة (2013-2014)، ص 54.

و-وجود مرونة الطلب على السلع و الخدمات المنتجة محليا و المستوردة من الخارج.

فإذا كانت دولة ما تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها سيؤدي الى خروج الذهب من الدولة لمقابلة التزاماتها مما يعني ان رصيدها من الذهب سوف يتناقص تدريجيا.

وبما ان الذهب هو القاعدة التي تصدر على اساسها بقية انواع النقود، فان عرض النقود في المجتمع سوف يقل، مما يؤدي الى انكماش في النشاط الاقتصادي وانخفاض في مستوى الدخل القومي وانخفاض في مستوى الاسعار في الدولة مقارنة مع اسعار الدول الأخرى، حيث أن هناك علاقة طردية بين المستوى العام للأسعار وعرض النقود، وفي نفس الوقت علاقة عكسية بين المستوى العام للأسعار و القوة الشرائية للنقود و من شأن انخفاض الدخل القومي ان يحد من استيراد السلع الاجنبية من الخارج وبالتالي عدم خروج النقود أو انخفاض التزامات اتجاه الغير هذا بالاضافة الى ان اثر انخفاض اسعار السلع و الخدمات الوطنية مقارنة مع مثيلاتها في الدول الاخرى يؤدي الى زيادة طلب الاجانب على المنتجات الوطنية فتزداد الصادرات، وعلى عكس من ذلك، فان هذا الفائض سيؤدي الى دخول الذهب اليها فيزداد رصيده، ويزداد عرض النقود في هذه الدولة، مما يدفع بالنشاط الاقتصادي الى حالة من الرخاء فيزداد الدخل القومي وترتفع الاسعار، من شأن زيادة الدخل القومي ان تؤدي الى زيادة طلب المواطنين على المنتجات الأجنبية فيزداد الاستيراد، كما ان من شان ارتفاع اسعار المنتجات الوطنية لهذه الدولة ان يعزز من هذا الاتجاه من ناحية ويحد من طلب الاجانب على المنتجات الوطنية من ناحية اخرى، فتقل الصادرات و بذلك يعود التوازن مرة اخرى لميزان المدفوعات وقد واجهت هذه النظرية عدة انتقادات نظرا لعدم مطابقتها للواقع الاقتصادي من جهة فضلا عن كونها تحقق تناقص بين فكرة تحقيق الاستقرار في الاسعار الداخلية وتوازن ميزان المدفوعات واستمر العمل بهذ النظرية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.[1]

الشكل رقم (4): تصحيح عن طريق الية الاسعار.

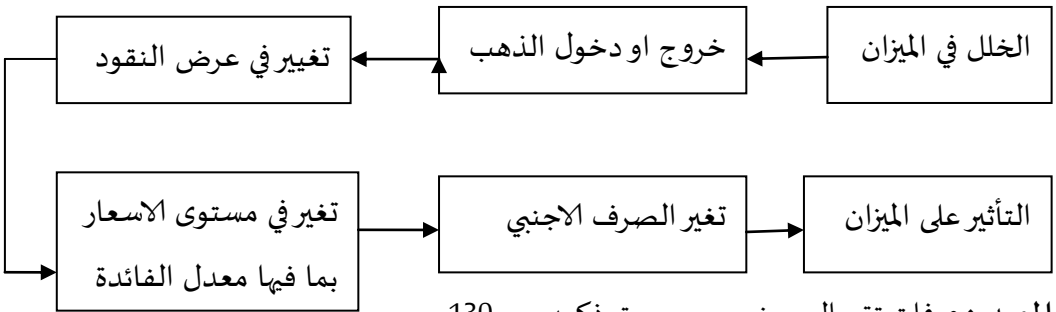

المصدر: عرفات تقي الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 130.

[1] فاطمة الزهراء بن طالب، مرجع سبق ذكره، ص 54.

✓ **الية التسوية في ظل النظرية الكنزية:**

ينطلق الفكر الكينزي في تحليله لتوازن ميزان المدفوعات من فكرة أساسية و هي ان الاختلال يؤدي الى تغير في حجم الدخل القومي ومستوى التشغيل معتمدا في ذلك على الميل الحدي للاستيراد ومضاعف التجارة الخارجية، فمن خلال المضاعف تؤثر الصادرات على مستوى الدخل، وهذا الاخير يؤثر على مستوى الواردات عن طريق الميل الحدي للاستيراد، ولذلك ترتكز هذه النظرية على الفرضيات التالية:

أ-الدخل الوطني يستقر عند مستوى اقل من التشغيل الكامل للموارد.

ب-الاسعار مرنة ولكن في اتجاه تصاعدي فقط.

ج-وجود نظام صرف ثابت، اي يمكن للبلد تسوية مدفوعاته عن طريق استبدال عملته مقابل عملات اجنبية اوذهب، اما اذا كان في حالة عجز، فانه على السلطات بيع كمية من احتياطاتها النقدية أو الذهب من اجل الرفع في قيمة العملة الوطنية.

ففي حالة الفائض، لما تكون الصادرات اكبر من الواردات فان الانفاق على السلع و الخدمات المنتجة محليا يزداد، وهذا ما يؤدي الى زيادة الدخل الوطني بمقدار الزيادة في الصادرات مرجحة بمضاعف التجارة الخارجية، هذا الارتفاع في الدخل يؤدي الى زيادة الواردات بفضل اثر الميل الحدي للاستيراد، وبالتالي يميل الفائض الى الزوال تدريجيا، أما في حالة العجز فان الانفاق على السلع و الخدمات المنتجة محليا ينخفض مما يؤدي الى انخفاض الدخل الوطني بمقدار الانخفاض في الصادرات مرجحا بضعف التجارة الخارجية هذا الانخفاض في الدخل، وبفضل الميل الحدي للاستيراد يؤدي الى انخفاض الواردات وهكذا يميل العجز الى الانخفاض ومنه العودة الى حالة التوازن.[1]

تعتبر هذه النظرية العلاقة بين الانفاق وتغير الدخل عاملا اساسيا في احداث التوازن لميزان المدفوعات متجاهلة العوامل الاخرى، وهو ما جعلها تتلقى جملة من الانتقادات أهمها:

أ-عدم وجود ضمان لتحقيق التوازن تلقيا بسبب تغيرات الدخل الوطني، اذ يمكن ان يمتص الادخار جزءا من الزيادة التي حدثت في الدخل.

ب-عدم امكانية تحقيق المعادلة: مستوى تشغيل كامل و توازن ميزان المدفوعات.

[1] زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 78.

ج-تعتمد هذه النظرية على التحليل الساكن اذ تغض النظر عن زيادة الطاقة الانتاجية وتكتفي بالطاقة العاطلة التي افترض كينز وجودها.

- ✓ **الية التسوية عن طريق التدفقات المالية الدولية:**

ترتكز هذه الالية على ان الفائض في ميزان المدفوعات، الى ارتفاع السيولة في البلد الذي حقق فائض هذه السيولة تؤدي الى زيادة العرض من الاموال المتاحة لاقراض مسببة في ذلك انخفاضا في معدلات الفائدة، وبالتالي خروج لرؤس الاموال من البلد ومن ثم الاسهام في عودة التوازن الى ميزان المدفوعات.

أما في حالة العجز في ميزان المدفوعات فان ذلك يؤدي الى انخفاض السيولة، ومن ثم انخفاض في عرض رؤوس الاموال و بالتالي ارتفاع معدلات الفائدة، مما يسبب دخولا لرؤوس الاموال تجاه البلد صاحب العجز وبهذا يعود التوازن الى ميزان المدفوعات.

رغم أن اليات التسوية تبدو منطقية الى ان الفرضيات التي ترتكز عليها اضحت غير محققة حاليا على الصعيد العملي، لذا استوجب على الاقتصاديات ان تلجأ الى حلول اخرى تتمثل في اجراءات تتخذها السلطات النقدية لعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات تختلف عن اليات التسوية التلقائية (التي تعتمد على السوق) في كونها تخضع لإرادة الدولة لا لقوى السوق.

- ✓ **تدخل الدولة وعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات:**

حسب النظريات السابقة وباستثناء الفكر الكنزي فان التوازن في ميزان المدفوعات يتحقق بشكل تلقائي وبدون تدخل الدولة لإعادة تسويته وذلك اعتماد على الية السوق المستندة الى حرية التجارة تصديرا واستيرادا في ظل عدم وجود قيود تحد أو تقيد هذه الحرية، ومع تزايد أهمية دور الدولة في الاقتصاد اصبحت الاليات السابقة غير فعالة في سبيل الوصول الى التوازن فضلا عن انها بطيئة الفعالية نسبيا وأصبحت تهدد أمن وسلامة السوق الوطنية، وهو ما يملي على الادارة الاقتصادية اعتماد سياسات تدفع الى التوازن وعليه، ستتم محاولة التطرق الى أهم الادوات التي تعتمدها السلطات في سبيل الوصول الى حالة التوازن في ميزان المدفوعات، مع الاخذ بعين الاعتبار القيود التي تفرضها الاهداف الداخلية وتحديات المنافسة الخارجية.[1]

[1] أمين غوبال اثر تغيرات اسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر(1990-2015)، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص مالية و تأمينات وتسيير المخاطر، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي،2015-2016، ص 62.

أ-التعديلات في المستويات النسبية للدخل الوطني:

يعد مستوى الدخل لأي اقتصاد محددا رئيسيا لمدفوعاته الدولية، ونظرا لان كل زيادة في الدخل القومي للقطر تزيد في القوة الشرائية لرعاياه، فإنها تؤدي الى زيادة طلبه على السلع المستوردة من الاجانب وقد يؤدي الى انخفاض المقدار المتوافر من منتجاته للتصدير بزيادة الطلب المحلي على منتجاته، ولذلك يؤدي كل ارتفاع في دخله القومي الى انخفاض طلبه على السلع المستوردة.

وبالمقابل يؤدي ارتفاع الدخل القومي في الاقطار التي لها موازين ملائمة بالنسبة الى مستويات الدخل القومي في الاقطار التي لها موازين غير ملائمة، والى موازنة المدفوعات الدولية، فالأقطار التي كان لها في السابق موازين ملائمة، تميل استجابة لمستويات دخلها القومي المرتفعة نسبيا الى زيادة مدفوعاتها بالنسبة الى مقبوضاتها، أما الاقطار التي كان لها موازين غير ملائمة فانها تميل الى استجابة لمستويات دخلها المنخفضة نسبيا الى تخفيض مشترياتها بالنسبة الى مبيعاتها.[1]

ب-التعديلات في المستويات النسبية لأسعار الفائدة:

تنطلق هذه المقاربة من نظرية تعادل اسعار الفائدة، حيث يؤدي ارتفاع اسعار الفائدة في البلد الذي يعاني من عجز في ميزان مدفوعاته، وفي ظل حركية رؤوس الاموال الى انتقال سيل من القروض من الاقطار التي لها اسعار فائدة أقل انخفاض، الامر الذي يؤدي وفي ظل عدم وجود المخاطرة الى عودة التوازن في ميزان مدفوعات بلد العجز.

ج-القيود المباشرة على المعاملات الخارجية:

تعتبر القيود الكمية المباشرة على المعاملات الخارجية أحد أهم البدائل لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، اذ تقوم هذه السياسة على مايلي:[2]

-القيود النقدية المفروضة على المعاملات الخارجية، كالرقابة على الصرف بمختلف اشكالها ووسائلها.

-القيود المالية المفروضة على المعاملات الخارجية كالضرائب و الاعانات.

- القيود التجارية المفروضة على المعاملات الخارجية كحصص الاستيراد و الاحتكار.

[1] أحمد الاشقر، الاقتصاد الكلي، دار العلمية الدولية للنشر و التوزيع، عمان، 2002، ص 162.
[2] فاطمة الزهراء بن طالب، مرجع سبق ذكره، ص ص 75-76.

خ-اتباع مجموعة من السياسات النقدية و المالية و الانكماشية:

ان اتباع حزمة من السياسات النقدية و المالية الانكماشية يؤثر على حجم الانفاق و الدخل القومي وبالتالي يؤثر على ميزان المدفوعات، فمثلا تكون السياسة الانكماشية ملائمة اذا كانت الدولة تعاني من ضغط تضخمي في الداخل ولديها عجز في ميزان مدفوعاتها، وعليه فان اتباع توليفة من السياسات النقدية و المالية الانكماشية يساعد على تخفيض الطلب المحلي الزائد على السلع و الخدمات وهذا بدوره يخفض السلع والخدمات بهدف تصحيح ومعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، كما يمكن تحقيق التوازن في هذا الاخير من خلال التأثير على اجد المتغيرات التالية:

1)-السياسة المالية: تركز أهم قنوات تاثير السياسة المالية على وضعية ميزان المدفوعات من خلال متغيرين أساسيين هما: تخفيض الانفاق الحكومي وزيادة الضرائب وينتج عن ذلك انخفاضا في الدخل الوطني المتاح ومنه ينخفض الميل الحدي للاستيراد وبالتالي يمكن العودة الى الوضع التوازني.

2)-السياسة النقدية: تشكل السياسة النقدية محورا هاما في قضايا معالجة الخلل الخارجي لميزان المدفوعات وقد تزايد هذا الاهتمام مع تزايد حركة عولمة رأس المال وتطور النظام النقدي الدولي، لذلك فهي تستند استراتيجيا على مجموعة من المتغيرات المستهدفة تهدف الى تحكم في عرض الكتلة النقدية وذلك من خلال:

-رفع اسعار الفائدة.

-استعمال أداة رفع الاحتياطي الاجباري.

-عمليات السوق المفتوحة.

-القيود النوعية على الائتمان (خاصة فيما يتعلق بالائتمان الاستهلاكي) يتضح من خلال الإجراءات السالفة الذكر تؤدي الى تحسين وضع الحساب الجاري لميزان المدفوعات من خلال ما يلي:

-القدرة على تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات.

-تحديد ما يمكن ان ينتج عن تخفيض الطلب الكلي ن نقص الواردات وزيادة في الصادرات.

ان جميع هذه القيود تستهدف التأثير على عناصر معينة في ميزان المدفوعات بطريقة مباشرة، على عكس السياسات النقدية و المالية الانكماشية وتخفيض سعر الصرف التي يؤثر على ميزان المدفوعات.

- **تعديل سعر الصرف:** هناك طريقة اخرى لتعديل المدفوعات الدولية وهي تعدي سعر الصرف، وذلك من خلال التخفيض أو الرفع من قيمة العملة المحلية.
- **رفع قيمة النقد:** ان رفع قيمة النقد لا يمكن من اعادة التوازن الا ان اذا تحققت بعض الشروط فيما يتعلق بالاثار السعرية و الاثار الداخلية، اي عند ارتفاع اسعار الصادرات يفترض ان ينخفض الطلب الخارجي بنفس النسبة، اما الواردات فهي على العكس من ذلك يجب ان ترتفع نتيجة انخفاض اسعارها، واذا اخذنا التجربة الالمانية في عملية رفع سعر الصرف سنة 1961 والهادفة لمجابهة التضخم المستورد، نجد انها لم تحدث الاثار المرجوة منها، لان الواردات الالمانية هي اكثر حساسية على تغيرات الاسعار مما هي عليه في تغيرات الصادرات، فهذه الاخيرة تحظى بجودة عالمية مما يجعل الطلب الخارجي عليها غير مرن نسبيا (خاصة السلع التجهيزية).

ان فعالية رفع قيمة النقد ترتبط كذلك وبشكل مهم بامكانية تقليص الفوارق مقارنة مع الخارج على صعيد الانتاجية، والتي تجعل البلد المحقق للفائض اكثر قدرة على المنافسة من شركائه التجاريين.

- تخفيض سعر الصرف: ان تخفيض سعر الصرف العملة يمكن ان يؤثر على كافة بنود ميزان المدفوعات، على الصادرات و الواردات والتحويلات من جانب واحد وحركات رؤوس الاموال، مع ذلك فالاعتبار الرئيسي هو أثر تخفيض سعر الصرف على حساب الجاري عادة بالقسط الاكبر من اجمالي مركز المدفوعات الخارجية، ولهذا فهو يحتل المكان الرئيسي في مناقشة تخفيض سعر الصرف على ميزان المدفوعات.

نستنتج من خلال ما سبق ان البلدان التي حالة زيادة في لانفاق تتبع سياسة تخفيض الانفاق عبر احكام سياستها النقدية والمالية أما البلدان التي تعيش حالة تغير تلقائيا في الانفاق فتتبع سياسة تحويل الانفاق، وذلك من خلال تخفيض سعر الصرف او رفعه بهدف عزل الاقتصاد عن الاضطراب الخارجي.

كما ان سياسة تخفيض العملة تعتبر احد اهم الركائز التي تتبنى عليها وصفات المؤسسات النقدية الدولية والتي تدعو بموجبها الدول الطالبة لبرامج التعديل الهيكلي لتطبيقها للخروج من دائرة الاختلالات الاقتصادية الكلية وخاصة فيما يتعلق بالعجز في ميزان المدفوعات.

المبحث الثاني: مفاهيم اساسية حول اليات وتحديد اسعار البترول.

يعتبر البترول أهم مصادر الطاقة في العالم، فهو مادة حيوية و أساسية للصناعة والتجارة حيث يشهد الطلب عليه تزايدا مستمرا خاصة من قبل الدول الصناعة الكبرى، فهو محور الاقتصاد العالمي للدول النامية والمتقدمة على حد السواء اذ يعتبر من الموارد ذات الاهمية الاستراتيجية و الحفاظ عليها يدخل في اطار الامن القومي للوحدة السياسية.

لذلك سيتم التطرق في هذا المبحث الى مفاهيم حول البترول.

المطلب الاول: مفهوم البترول، انواعه و خصائصه.

يعد البترول سلعة استراتيجية عالمية ومادة اولية حيوية للطاقة و الحركة والتصنيع وتدخل مشتقاته في عدد كبير من الصناعات و المهن الاساسية المختلفة في العالم.

الفرع الأول: مفهوم البترول.

ان كلمة **(petroleum)** وهي لاتينية الاصل تتكون من مقطعين الاول **(petro)** ويعني صخر والثاني**(oleum)** ويعني زيت، وعني بالكلمة **(petroleum)** باللغة العربية زيت الصخر، أو ما يطلق عليه النفط أو البترول، يتميز البترول باللون البني الغامق أو الاسود ذا البريق الاصفر الذهبي وتختلف الكثافة النوعية للبترول من خزان الى اخر وتكون في المتوسط حوالي 0,835 جم/سم مكعب.[1]

-أما القيمة الحرارية للزيت تتراوح فيما بين 10400-10900 سعر ويحتوي الزيت الخام في المتوسط ما بين 82-87% من عنصر الكربون 11% هيدروجين وحوالي 1% أوكسيجين وباقي المكونات في معظم الاحيان تكون من الكبريت و النتروجين.[2]

-البترول خليط من المواد الهيدروكربونية التي تتكون و تتجمع في باطن الارض وتظل فيه الى ان تخرج لسطح الارض من تلقاء نفسها أي بفعل العوامل الطبيعية المختلفة (شقوق، كسور ارضية) او بفعل الانسان.

أما القيمة الحرارية للزيت تتراوح فيما بين 10400-10900 سعر ويحتوي الزيت الخام في المتوسط ما بين 82-87 % من عنصر الكربون 11% هيدروجين وحوالي 1% اوكسيجين و باقي المكونات في معظم الاحيان تكون من الكبريت و النتروجين.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، الطبعة الاولى، 2015، ص 15.
[2] عبد المقدر عبد السعيد، البترول وطرق اكتشافه، دار الفكر للطباعة والنشر، الاردن، ص23.

ولقد تعرف الانسان على البترول في شكل خام منذ زمن طويل حوالي 3000 سنة حيث كانت تكفي الحاجات الضرورية المتمثلة اما في شكل علاج أو دواء او انارة، ولكن مع ظهور الثروة الصناعية والتطور التقني استدعى القيام بعمليات البحث و التنقيب عن البترول فأول بئر حفر كان في 27 أوت 1859 بينسلفانيا من طرف العقيد"اودين دركا.[1]

الجدول رقم(1): تاريخ اكتشاف النفط في عدد من دول العالم النفطية العربية منها و الاجنبية.

البلدان	التواريخ
الولايات المتحدة الامريكية	1859
مملكة رومانيا	1857
كندا	1858
القوقاز(القيصرية)	1873
البيرو	1869
ايران	1908
مصر	1911
العراق	1937
الكويت	1983
المغرب	1943
الجزائر	1956
ليبيا	1959

Source : collection Microsoft Encarta 2006 « pétrole »

الفرع الثاني: أنواع البترول.

للبترول انواع عديدة ومختلفة باختلاف درجة الكثافة النوعية و التي تتراوح بين 1 و 60 درجة، يمكن تصنيف هذه الانواع الى ثلاثة وهي:[2]

البترول الخفيف: هو أجود انواع البترول تكون درجة كثافته النوعية عالية تبدأ من 35 درجة فما فوق و يستخرج منه البنزين الكيروسين و الغاز الطبيعي، مثل النفط الجزائري والليبي و القطري.

[1] خميسي خليفة، اثر تغير اسعار البترول على الاقتصاد الوطني (حالة الوفرة المالية في الجزائر) من 1990 الى 2012، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس اكاديمي، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، جامعة ورقلة، 2012-2013، ص 03.

[2] مهوب مسعود، دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي للفترة الممتدة بين (1986-2010)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص علوم تجارية، فرع تقنيات كمية للتسيير، جامعة المسيلة، 2012، ص 6.

البترول المتوسط: درجة كثافته النوعية بين 28 و 35 درجة، و المشتقات المستخرجة منه متوسطة (كزيت التشحيم)، مثل البترول السوري و الكويتي.

البترول الثقيل: درجة كثافته النوعية بين 28 درجة فما فوق ذلك، وتكاليفه مرتفعة و المنتجات المستخرجة منه ثقيلة (المازوت، الاسفلت) مثل: البترول المصري والسوري.[1]

ان الاختلاف في أسعار البترول لمختلف مناطق العالم يرجع الى اختلاف درجة الكثافة النوعية، بحيث انه كلما كانت درجة الكثافة النوعية مرتفعة تكون القيمة السعرية له مرتفعة، والعكس صحيح.

الفرع الثالث: خصائص البترول.

للبترول مميزات هامة ترفعه فوق مصاف مصادر الطاقة البديلة نظرا لما يلي:[2]

-تركيبه الكيماوي فريد حيث ان الهيدروجين المدموج مع الكربون يعطيه خواص لا توجد في غيره من المواد وهذا الدمج تقدمه الطبيعة مجانا وقد حاول الانسان تقليد الطبيعة في هذا المجال لكن لتكاليف باهظة جدا.

-يؤدي ارتفاع نسبة الكبريت في الزيت الخام الى تقليل جودته وتخفيض سعره لان احتراقه مع البنزين يؤدي الى تلوث الهواء.

-البترول مادة استراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية و السياسية مما يضفي عليها طبيعة دولية وأهمية خاصة.

-يعتبر مصدرا نادرا يتناقص بكثافة استعماله.

-تبلغ المشتقات البترولية حوالي 80000 منتجا.

-البترول هو المصدر الرئيسي للطاقة ويعتمد عليه التطور التكنولوجي المعاصر و الفن الانتاجي.

-تتركز معظم منابع البترول في الدول النامية بينما يتوفر الفحم في الدول الصناعية.

-صناعة البترول من الصناعات العملاقة التي تتضمن مخاطر عالية وتحتاج لرؤوس اموال.

[1] زروقي سعاد، اثر تغيرات اسعار البترول على الاقتصاد الجزائري للفترة (1973-2013)، مذكرة مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، ص ص 3-4.

[2] مرجع نفسه، ص 4.

المطلب الثاني: تكوين البترول ووحدات قياسه، اهميته في الاقتصاد الحديث.

يعتبر البترول من مصادر الطاقة غير المتجددة و التي يمكن نفاذها مع استخدام المستمر لها، فتكون البترول منذ نشأة الارض ووجود الحياة عليها خلال ملايين من السنين مازال مستمر بالتكوين أيضا الاّ أنّ معدل تكونه يعتبر بطيئا جدا مقارنة باستهلاكه ولهذا يعتبر من مصادر الطاقة غير المتجددة.

الفرع الاول: تكوين البترول.

يتكون البترول من تحلل المواد العضوية (حيوانية و نباتية) التي انطمرت لملايين السنين في طبقات من الرمل الناعم تحت الضغط وحرارة شديدين ويبقى البترول الذي قد يكون مختلطا بالماء داخل مسامات تلك الطبقات الرسوبية التي تحدث فيها التواءات وانكسارات بفعل حرارة القشرة الارضية فيندفع تحت الضغط الواقع عليه، وبحكم طبيعته التي تسمح له بالهجرة في تلك الا ما يحاصره في المصيدة من طبقات المسامية الى طبقات غير مسامية بفعل العوامل الطبيعية او الاسباب جيولوجية اخرى، واذا تقارب عدد المصايد الحاملة للبترول تقاربا يجعل منها وحدة منتجة سميت حقلا بتروليا.[1]

الفرع الثاني: وحدات قياس البترول.

يقاس البترول عادة على اساس الحجم و الوزن:[2]

الحجم:

-يعتبر البرميل (Barrel) الذي يعادل 159 لتر، الوحدة الاكثر استعمالا ويعرف بوحدة القياس الامريكية.

-وحدة قياس المتر مكعب وتعادل 6,28 برميل، ويستخدم هذا المعيار في بعض البلدان مثل أوربا العربية.

الوزن: يعتمد مقياس الطن كوحدة قياس ونميز بين:

-الطن الطويل يعادل 1006 كغ.

-الطن المتري يعادل999 كغ.

-الطن القصير يعادل 906 كغ.

[1] كامل بكري واخرون، الموارد واقتصادياتها، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص ص 167-168.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 34.

الفرع الثالث: أهمية البترول في الاقتصاد الحديث.

ان الحضارة المعاصرة قائمة في معظم جوانبها على البترول، ليس فقط كونه مصدر للطاقة وسلعة استراتيجية لها مكانتها الاقتصادية، بل يتعدى ذلك كونه ظاهرة لها مكانتها السياسية و العسكرية والاجتماعية واهميته تنعكس في الجوانب التالية:

أولا: أهمية البترول على الصعيد الاقتصادي:

تشكل الطاقة برأي علماء الاقتصاد المحدثين امثال الدمان وفرانكل عاملا جديد من عوامل الانتاج الى جانب الارض و العمل ورأس المال و التنظيم، وتعتبر الطاقة البترولية لحد الان الاوفر و الاسهل و الافضل كما ان تبعية المجتمعات المعاصرة للبترول أصبحت وثيقة ويعتبر استهلاكه معيار للتقدم الاقتصادي.

أ-البترول كمصدر للايرادات المالية:

تتضح أهمية البترول كمصدر للايرادات المالية بصفة أكبر من اقتصاديات الدول المنتجة و المصدرة له من خلال انتاج الدخل القومي و التراكم الرأسمالي وتمويل برامج التنمية، كما ان للدول المستهلكة كذلك نصيب من الايرادات النفطية وذلك في شكل ضرائب على الاستهلاك مثلا، ويساهم البترول في توليد الايرادات المالية بمقدار عالي جدا خاصة لما يكون في شكل مشتقات بترولية، ولقد شكلت نسبة مساهمة البترول في الدخل الوطني لمجموع الدول العربية لسنة 2005 بنسبة قدرت ب 38,8 % اي ما يعادل 413,6 مليار دولار.

ب-البترول كمصدر للطاقة:

بما ان الطاقة مصدر العملية الانتاجية، و النفط هو أهم مصدر للطاقة في الاقتصاد الحديث وقد اكتسب هذه الميزة نظرا للمزايا العديدة التي يتمتع بها:[1]

-ارتفاع القيمة الحرارية المتولدة عن البترول أكثر من اي مصدر طاقوي اخر.

-تكاليف انتاجه اقل بكثير من تكاليف انتاج كل البدائل الطاقوية الاخرى.

-البترول مصدر العديد من المنتجات الاخرى (المشتقات البترولية).

[1] قويدري قوشيخ بوجمعة، انعكاسات تقلبات اسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2009، ص 34.

ج-البترول كمادة اولية أساسية في الصناعة:

يكرس ثلث البترول المستهلك في العالم لأجل تشغيل الصناعة ويمكن القول أن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون البترول.

يميز البترول كمادة أولية انه لا يمكن استعمالها الا بعد اجراء عدة عمليات انتاجية عليها، والصناعة البترولية في حد ذاتها سواء الاستخراجية أو التحويلية تعتبر نشاط صناعي واسع حيث تحتل مكانة لها فعاليتها في القطاع الصناعي ككل بما تساهم به في الانتاج و الدخل الوطني، بالإضافة الى الانشطة الصناعية التي تعتمد على المنتجات البترولية كالصناعات البتروكيميائية (الاسمدة، صناعة المطاط، النسيج الصناعي المستحضرات الطبية) و التي يتزايد عددها باستمرار.

د-البترول كأهم سلعة في التبادل التجاري.

يشكل البترول ومنتجاته سلعة تجارية دولية لها قيمة مالية ضخمة، فالشركات الاجنبية تشتري من الاسواق العالمية اكثرية البترول المستخرج من الدول النامية ومن ثم تبيع منتجاته المصنعة في أكثر من 100 بلد محققة بذلك ارباحا كبيرة، ففي سنة 1984 قدرت الارباح الصافية لمجموع الاحتكارات البترولية حوالي 27 مليار دولار، كان من نصيب الاحتكارات الامريكية الى بلدها الام ما مقداره 110 مليار دولار كربح صافي نتيجة الاستثمارات البترولية في الخارج كما حولت الشركات البريطانية و الهولندية و الفرنسية الى بلدانها في الفترة نفسها 30 مليار دولار نتيجة هذه العمليات، اذن يعتبر البترول الدولي صناعة تشمل المليارات من الدولارات وتزداد أهميته خصوصا للدول المنتجة التي تعتبر صادراتها النفطية الخام المصدر الرئيسي في ميزان مدفوعاتها ومن هذه البلدان من يعتمد تبادله التجاري اعتماد كليا على البترول.

ثانيا: أهمية البترول على الصعيد السياسي.

ان علاقة البترول بالسياسة هي علاقة قديمة تعود الى تاريخ اكتشافه الا انه اصبح محور في السياسة الدولية بعد ان حل مكان الفحم كمصدر اساسي للطاقة، حيث كتب رئيس الولايات المتحدة الامريكية سنة 1924 عند افتتاح اللجنة الفدرالية للبترول أن "تفوق الامم يمكن ان يقرر بواسطة امتلاك البترول و منتجاته"، ويعتقد ساسة الولايات المتحدة الامريكية ان البترول هو الانتاج العالمي الذي يجب ان يبنى على اساسه السلام، ولا تنحصر مظاهر الاهمية السياسية للبترول في يد الدول المستهلكة له من خلال اعتباره غاية لتنافسها من أجل بسط النفوذ على مناطق البترول، فالدول المنتجة استعملته لاغراضها السياسية كما حدث مع الدول العربية في الحرب 1973، و الأمم المتحدة عند فرض عقوبات على العراق من

خلال برنامج البترول مقابل الغذاء، وعليه فأن البترول بات يشكل عاملا مؤثرا في صنع القرار السياسي في كل من الدول المنتجة والمستهلكة معا.

ثالثا: اهمية البترول على الصعيد الاجتماعي.

ان للبترول أهمية كبيرة على الحياة الاجتماعية وذلك من خلال المظاهر التالية:

أ-أهمية البترول للمواصلات:

اصبح البترول بمثابة الدم للنقل الحديث، وتقدر الكميات المستخدمة منه في قطاع المواصلات حوالي 35 % من مجموع البترول المستهلك في العالم، فالسيارات و الطائرات و البواخر وغيرها من وسائل النقل تستعمل مشتقات النفط كطاقة ضرورية لعملها مثل البنزين، المازوت و الديزل.

ب-المنتجات البتروكيماوية في تشغيل اليد العاملة:

حلت المنتجات البتروكيماوية محل المنتجات الطبيعية بحيث بات من الصعب الاستغناء عنها في حياتنا مثل: البلاستيك، الالياف الصناعية، المنظفات ...الخ

ج-دور البترول في تشغيل اليد العاملة:

نظرا لكون الشركات التي تعمل في القطاع البترولي من الشركات الكبيرة، فانها تساهم في توظيف عدد كبير من اليد العاملة من مختلف المستويات و الاختصاصات، وعلى الرغم من كون الصناعة البترولية كثيفة التكنولوجيا، الا انها تساهم مساهمة فعالة في تشغيل اليد العاملة.

د-دور الشركات البترولية في الانشطة الاجتماعية:

تلعب الشركات البترولية دورا مهما في تفعيل النشاط الاجتماعي مثل: مساهمتها في دعم العاملين لديها او المساهمة في مختلف التظاهرات الرياضية والثقافية و التربوية كبناء المدارس مثلا...الخ.[1]

المطلب الثالث: اليات تحديد الاسعار البترولية.

من البديهيات المعروفة اقتصاديا ان سعر اي سلعة يتحدد في الغالب نتيجة التفاعلات بين قوى العرض والطلب على هذه السلسلة، حيث ان هذا التفاعل هو الذي يؤدي في النهاية للتوصل الى سعر محدد

[1] قويدري قوشيخ بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص ص 35-36.

تتساوى عنده الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة من هذه السلعة، وهذا ما يسمى اقتصاديا بحالة توازن.

الفرع الاول: تعريف الاسعار البترولية.

يعرف سعر البترول على انه القيمة النقدية التي تعطي للسلعة البترولية خلال مدة معينة ومحددة نتيجة تأثير عدة عوامل اقتصادية، اجتماعية، سياسية و مناخية، هذا بالاضافة الى طبيعة السوق السائدة حينها.

الفرع الثاني: انواع الاسعار البترولية.

عند تناول اسعار البترول الخام فلا بد من التطرق الى ذكر انواع البترول وذلك لشيوع استخدام العديد من المصطلحات السعرية البترولية حيث كل مصطلح سعري بترولي يعبر عن معنى معين ومميز له عن بقية انواع الاسعار الاخرى ومن ابرز هذه الانواع:[1]

***السعر المعلن أو الاسعار المعلنة:** يقصد بها اسعار البترول المعلنة رسميا من قبل الشركات البترولية في السوق البترولية ظهر هذا السعر لاول مرة في عام 1880 في الولايات المتحدة من قبل شركة "ستانراد أويل".

***السعر المحقق:** وهو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري بنسب مئوية كحسم من السعر المعلن أو التسهيلات في شروط الدفع و السعر المحقق هو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقصا الحسومات و التسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع و المشتري.

***سعر الاشارة:** هو عبارة عن سعر البترول الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المحقق، اي انه سعر متوسط بين السعر المعلن و السعر المحقق، ان هذا السعر اخذت به وطبقته العديد من البلدان البترولية مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا في عام 1965.

***سعر التكلفة الضريبية:** هو السعر المعادل لكلفة انتاج البترول الخام مضاف الى قيمة ضريبة الدخل والربح بصورة اساسية العائدة للدول البترولية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة البترولية، اذن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية لحصولها على برميل من البترول الخام، وفي نفس الوقت يمثل الاساس الذي تتحرك فوقه الاسعار المتحققة في السوق، فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بخسارة.[2]

[1] محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، عنابة، الجزائر، 1983، ص 198.
[2] زروقي سعاد، مرجع سبق ذكره، ص ص 20-21.

***السعرالفوري أو الاتي:** هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة انيا وفوريا في السوق البترولية الحرة، وهو مجسد لقيمة السلعة البترولية نقديا في السوق الحرة للبترول.

الفرع الثالث: أسس تسعير المنتجات البترولية.

يتوقف حجم الارادات المتأتية عن بيع المشتقات داخل البلد على عوامل عديدة أهمها: سياسة الدولة اتجاه تحديد اسعارها حيث تتباين أسعار المشتقات البترولية من بلد لاخر فالبلدان المنتجة للنفط تختلف سياسات تسعير منتجاتها عن الدول المستوردة للبترول ومشتقاته (أي التي لا تتوفر لديها فرص انتاجه من أراضيها)، ويسحب هذا الاختلاف في الاسعار حتى بين الدول المنتجة له، حيث يتوقف التسعير على مدى الدعم الذي تقدمه الدولة اتجاه مواطنيها و تأثيرا على الضغوط الخارجية كصندوق النقد الدولي ونادي باريس وغيرها ممن يفرض قيود او شروطا ثقيلة على حجم الدعم الذي تقدمه الدول على السلع المختلفة لمواطنيها، لذلك نلاحظ ان قرارات التسعير لهذه المنتجات كثيرا ما تكون سياسة أكثر منها اقتصادية، وعليه من الصعب الوقوف على تثبيت أسعار معينة لتلك المنتجات لو أعتمد العامل السياسي في تحديدها.

أما في حالة تغيب العامل الاقتصادي و المحاسبي اللذان يعتمدان التكلفة أساسا في قرارات التسعير فيمكن توضيح ذلك بالفقرات التالية:[1]

تستخدم هذه العبارة لتمييز البترول الخام وهو بحالته الطبيعية عند استخراجه عن المشتقات التي تستخرج منه بعد تكريره، لذلك فان العبارة ترمز الى منتجات مرحلة ما بعد التكرير.

وتتضمن عمليات التكرير التسخين التقطير وفصل الغازات اضافة الى عمليات اخرى، ونظرا لوجود انواع عديدة من البترول الخام من حيث درجة الكثافة، فان نوعية الشتقات وكمياتها تختلف من بترول لأخر كما ان الاختلاف كثافة المشتقات وزيادة بعض المواد الكيماوية فان برميل البترول غالبا ما ينتج مشتقات تفوق حجمه بحدود عشرة لترات تقريبا نتيجة اضافة كثير من المواد الكيماوية المختلفة التي تساعد في عمليات التكرير وتعتبر قرارات التسعير بشكل عام من أصعب و اهم القرارات التي تتخذها الادارة وذلك لتأثير عوامل خارجية وداخلية على هذه القرارات مما يجعل منها عملية معقدة تؤثر بشكل مباشر على حجم المبيعات و الربحية التي تهدف اليها الادارة ومن ثم تقرير مدى استمراريتها في النشاط وقد تختلف قرارات التسعير من بلد الى اخر اي من بلد منتج للبترول الخام و اخر مستوردة له وكذلك بين البلدان المنتجة ايضا.

[1] عبد الخالق مطلك الراوي، محاسبة النفط والغاز، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، الاردن، 2011، ص ص 311-312.

الفرع الرابع: مخاطر تقلبات اسعار البترول وانخفاض المردودية.

اعتماد الدولة على ارباح الصادرات النفطية، ديون يترتب عنها بالضرورة تذبذب في المداخيل من العملة الصعبة والتي تستعمل في انتاج المستلزمات الاستهلاكية للمجتمع من العالم الخارجي، اضافة الى اللوازم من وسائل وعوامل الانتاج هذا التذبذب قد يرجع في حد ذاته الى الاسعار اين يتولد عليه مخاطر كبيرة تؤثر سلبيا على الاقتصاديات المعتمدة على الصادرات من البترول وبتحليل سعر البترول الخام نجد انه أمر في غاية التعقيد لكونه يتضمن عوامل عديدة منها الطلب العالمي على البترول وموقف دول منظمة الاوبك واحتياجات التنمية في البلدان البترولية، اضافة الى التضخم العالمي و اسعار الطاقة البديلة للبترول.

المطلب الرابع: العوامل المحددة والمؤثرة في اسعار البترول.

الفرع الاول: التطور التاريخي لأسعار البترول.

ان تاريخ تطور اسعار البترول لم يخضع لوتيرة ثابتة و انما كان يتم وفقا لمصالح الاحتكارات النفطية لذلك ظهرت انواع عديدة لسعر البترول حسب الهدف الذي يقتضيه مصلحة الشركات الكبرى.

1-تطور اسعار البترول قبل 1970: لقد سيطرة على الصناعة النفطية منذ اكتشاف النفط عدد قليل من الشركات، لذلك اتصفت سوق النفط باحتكار القلة حيث اخذ الكارتل النفطي على عاتقه مهمة تقسيم الاسواق وتحديد الاسعار وكانت تاتي دائما على حساب مصالح الدول.

وقد تم اعتماد نقطتين لتسعير النفط العالمي وهي نقطة وحيدة للتسعير:

-نقطة أساس وحيدة للتسعير.

-الخليج العربي نقطة أساس ثانية للتسعير.

2-تطور اسعار البترول خلال الفترة (2000-2017):

كانت الزيادة في الامدادات التي أقرتها الاوبك اثر فعال للتخفيض من المضاربات التي سيطرت على السوق سنة 2000 وذلك من أجل الحفاظ على معدلات النمو في الاقتصاد العالمي، الامر الذي مهد الطريق

لزيادة مساحة التفاهم بين الدول المنتجة للبترول والدول المستهلكة، و الشكل الموالي يوضح الزيادات الاربع سنة 2000 التي اقرتها الاوبك.[1]

الشكل رقم (5): الزيادات المقررة من طرف الأوبك سنة 2000

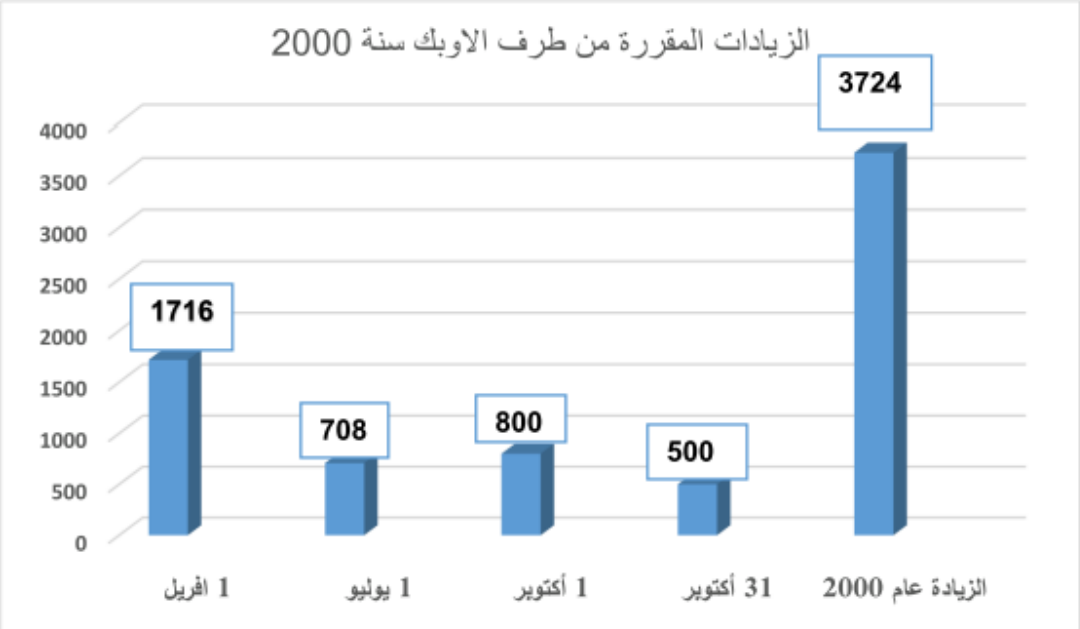

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير السنوي لمنظمة الاوبك لسنة 2000 متوفر على الموقع www.opec.org

في مطلع سنة 2001 شهدت أسعار سلة أوبك انخفاضا في مستوياتها حيث بلغ معدل سعر الاوبك 23.1 دولار للبرميل لينخفض ب 5.3 دولار بسبب احداث 11 سبتمبر 2001، وشهدت السوق البترولية سنة 2002 العديد من العوامل والتي كان لها الأثر الواضح في تحسن مستويات الاسعار كل ذلك ساهم في رفع أسعار سلة خامات الاوبك الى 24.3 دولار للبرميل.

وفي سنة 2003 ارتفعت أسعار سلة الأوبك لتصل الى 28.2 دولار للبرميل، ويعود هذا الارتفاع الى عدة أسباب دعمت الارتفاع الحاصل في الاسعار أهمها:[2]

- ✓ الخوف من حدوث نقص في الامدادات البترولية بسبب التوتر في منطقة الشرق الأوسط.

[1] جمعية رمضان، تطوات اسعار النفط و تاثيرها على الواردات دراسة حالة الجزائر 1970-2004، رسالة ماجيستير علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2007، ص 57.

[1] ضياء مجيد الموسوي، ثورة اسعار النفط، مرجع سبق ذكره، ص ص 17-19.

- ✓ استمرار انقطاع الامدادات من فنزويلا نتيجة الاضراب العام الذي شهدته البلاد سنة 2002.
- ✓ الاضطرابات العرقية والقبلية في نيجيريا والتي حجبت جزء كبير من امداداتها البترولية.
- ✓ برودة الطقس في الدول المستهلكة الرئيسية.

وشهد عام 2004 ثروة في أسعار البترول، اذ ارتفع السعر من 28 دولار للبرميل عام 2003 ليبلغ معدل 36 دولار للبرميل ثم 42 دولار للبرميل في الربع الثاني لسنة 2004 ليتخطى حدود 50 دولار في الربع الاخير لعام 2004.

وقد شهدت سنة 2004 عدة احداث ساهمت في ارتفاع الاسعار أهمها:

أ-الاضطرابات السياسية في نيجيريا و استهداف عمال البترول كل هذا أدى الى خفض الانتاج بنحو 10 % سنة 2004.

ب-المشاكل التي واجهتها شركة الطاقة الروسية يوكوس بسبب حجم الضرائب المفروض عليها ما ساهم في وقف انتاجها الامر الذي ادى الى زيادة الاسعار بنسبة 23% اي قرابة 8.3 دولار للبرميل.

ج-اضطرابات السياسية في كل من فنزويلا و العراق.

د-اعصار ايفان في خليج المكسيك و التخوف من قدوم شتاء بارد.

هـ-تزايد معدلات النمو الاقتصادي العالمي في أمريكا، و اوربا، الصين، الهند ودول جنوب شرق اسيا وغيرها.

و-ارتفاع نشاط المضاربات على البترول نتيجة التخوف من انقطاع إمدادات البترول لأي سبب من الأسباب المذكورة، وقد لعب عامل المضاربة في الاسواق الاجلة دورا فعالا في ارتفاع الاسعار.

واستمر سعر البترول بالارتفاع الى ان وصل الى مستويات مرتفعة تخطت عتبة 60 دولار للبرميل حيث بلغ معدل سعر سلة اوبك 57.9 دولار للبرميل كحد اقصى خلال شهر سبتمبر 2005.

وفي سنة 2005 بلغ معدل نمو الاقتصاد العالمي نسبة 4.4 %، ووصل اجمالي الطلب العالمي على البترول الى 83.3 مليون برميل اي بزيادة قدرها 1.5% مقارنة بعام 2004 ووصلت امدادات دول الاوبك خلال نفس السنة الى 84.3 مليون للبرميل يوميا.

وبهذا صدد شكلت ظاهرة ارتفاع الاسعار وتذبذباتها فرصة للمضاربين في سوق البورصة، كما حفز ارتفاع الاسعار عملية تخزين كميات من البترول لغرض بيعها باسعار أعلى لاحقا مما يساهم في زيادة

اضافية للأسعار مما جعل المضاربات عاملا أساسيا لوصول الأسعار الى مستويات قياسية وزيادة درجة تذبذبها، وقد بلغت أسعار البترول سنة 2006 أرقاما غير مسبوقة تخطت عتبة 78دولار للبرميل في جويلية 2006 لتنخفض الى 53.37 دولار للبرميل بنهاية أكتوبر 2006.

وقد تظاهرت مجموعة من العوامل كانت وراء الارتفاع غير المسبوق للأسعار خلال الأشهر الأولى لعام 2006 أهمها التوترات في منطقة الشرق الاوسط و الاضطرابات وأعمال العنف في نيجريا وتوقف انتاج شركة البترول البريطانية اضافة الى الانتاج الروسي، الا ان هناك عوامل اخرى أدت الى تراجع أسعار البترول خلال الربع الاخير لعام 2006 أهمها ارتفاع الانتاج في دول خارج الاوبك كمنطقة خليج المكسيك وتباطؤ معدل نمو الطلب العالمي على البترول خلال هذه السنة.

وشهدت 2007 استمرارا في ارتفاع الاسعار، اذ تجاوز المعدل اليومي لسعر سلة أوبك حاجز 90 دولار للبرميل في نوفمبر 2007، كما وصلت امدادات دول الاوبك الى 85 مليون للبرميل يوميا، ووصل السعر سنة 2008 الى 92.7 دولار للبرميل خلال الفصل الاول ثم الى 113.5 دولار للبرميل خلال الفصل الثالث ليهوي السعر الى 52.5 دولار للبرميل خلال الفصل الرابع، ولعل السبب الرئيسي في ذلك هو تفاقم الازمة المالية العالمية وبدء الانهيارات المتلاحقة في سوق المال والمؤسسات المصرفية كل ذلك ساهم في الانخفاض الحاد وبمعدلات أسرع لاسعار البترول، واستقر السعر سنة 2009 في حدود 61 دولار للبرميل بنسبة انخفاض تقدر ب 35.4% مقارنة بعام 2008 ولعل هذا الانخفاض السريع في أسعار البترول خلال فترة قصيرة طرح التساؤل عن العوامل الأكثر أهمية في تفسير التغيرات التي تطرأ على أسعار البترول الخام وتؤدي الى تذبذبها، وأهم هذه العوامل تتمثل في:

- **المضاربة:** وتكون بقيام المضاربين برفع وتخفيض الاسعار على النحو الذي يمكنهم من جني الارباح الطائلة والسريعة.
- **الاضطرابات السياسية والامنية في الدول المنتجة للبترول:** بحيث يؤدي حدوث هذه الاضطرابات الى ارتفاع الاسعار من خلال انخفاض العرض و العكس صحيح في حالة عدم حدوث اضطرابات في اي دولة من الدول المنتجة للبترول.
- **الكوارث الطبيعية وخصوصا ما ينجم من الاعاصير في خليج المكسيك:** اذ يؤدي حدوث هذه الكوارث الى اثار سلبية على المنشات البترولية القائمة هناك مما يؤثر على عرض البترول الامر الذي ينعكس في ارتفاع الاسعار والعكس صحيح في حالة عدم حدوث كوارث طبيعية.

- **الطلب على البترول:** ذلك ان التغيير في الطلب بمعدلات تفوق التغيير في العرض أو ضعف نمو المعروض البترولي مقارنة بنمو الطلب يمثل العامل الأكثر أهمية في تفسير تذبذب الاسعار بالشكل الذي تشهده السوق البترولية.

وفي سنة 2001 بلغ سعر سلة الاوبك ما يقارب 107.46 دولار للبرميل، وعرفت اسعار البترول ارتفاعا طفيفا في الاسواق الدولية حيث بلغ 109.45 دولار سنة 2012، ويظل سعر البترول متأثرا بالازمة المالية الامريكية ومؤشرات تباطؤ النمو و الاستهلاك في الدول النامية، اضافة الى توتر الاوضاع في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا وهو ما يساهم في تسجيل تقلبات عديدة على مستوى الاسعار.

أما في عام 2013 فقد تميزت أسعار البترول بحالة من الاستقرار النسبي، رغم انخفاضها، ولاول مرة منذ سنة 2009، وان كان بدرجة متواضعة حيث تراوحت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبك ضمن نطاق محدد ما بين حوالي 101 و 109دولار للبرميل خلال معظم اشهر السنة، وبلغ المتوسط السنوي للسنة للسلة 105.9 دولار للبرميل خلال العام منخفضا ب 3.6 دولار للبرميل، ما يعادل انخفاض نسبته 3 %بالمقارنة مع سنة 2012.

وشهد النصف الاول من العام درجة اعلى نسبيا من التقلبات السعرية لتتراوح خلاله المعدلات الشهرية لسعر سلة اوبك ما بين حوالي 101و113 دولار للبرميل بالمقارنة مع النصف الثاني من العام الذي تراوحت خلاله الاسعار ما بين حوالي 105 و 109 دولار للبرميل، أما بالنسبة لحركة المعدلات الفصلية لاسعار البترول فقد بلغ معدل سعر سلة اوبك 109.5 دولار للبرميل خلال الربع الاول من العام مرتفعا بواقع 2.2 دولار للبرميل، ما يعادل حوالي 2% بالمقارنة مع الرابع من العام السابق، لينخفض خلال الربع الثاني الى 101.9 دولار للبرميل، ما يعادل 7.9 % بالمقارنة مع الربع الاول من العام، ثم ارتفع السعر خلال الربع الثالث ليصل الى 106.5 دولار للبرميل خلال الربع الرابع من العام.

أما فيما يتعلق بالمعدلات الشهرية لسعر سلة اوبك، فقد حققت مستويات تفوق 100 دولار برميل لكامل فترة أشهر السنة.[1]

وكنتيجة شهد عام 2013 نقصا في الفروقات ما بين الحد الاقصى و الادنى لاسعار سلة اوبك خلال العام لتصل الى حوالي 12 دولار للبرميل بالمقارنة مع 29 دولار للبرميل، كفرق ما بين اعلى و ادنى معدل شهري لاسعار السلة خلال عام 2012، ويوضح الشكل الحركة الاسبوعية لسعر سلة اوبك خلال العام.

[1] الامين العام لمنظمة الاوبك، التقرير السنوي لسنة 2013، متوفر على الموقع www. Opec.org، ص 45.

الشكل رقم(6): المعدل الاسبوعي لاسعار سلة الاوبك 2013 (دولار/للبرميل).

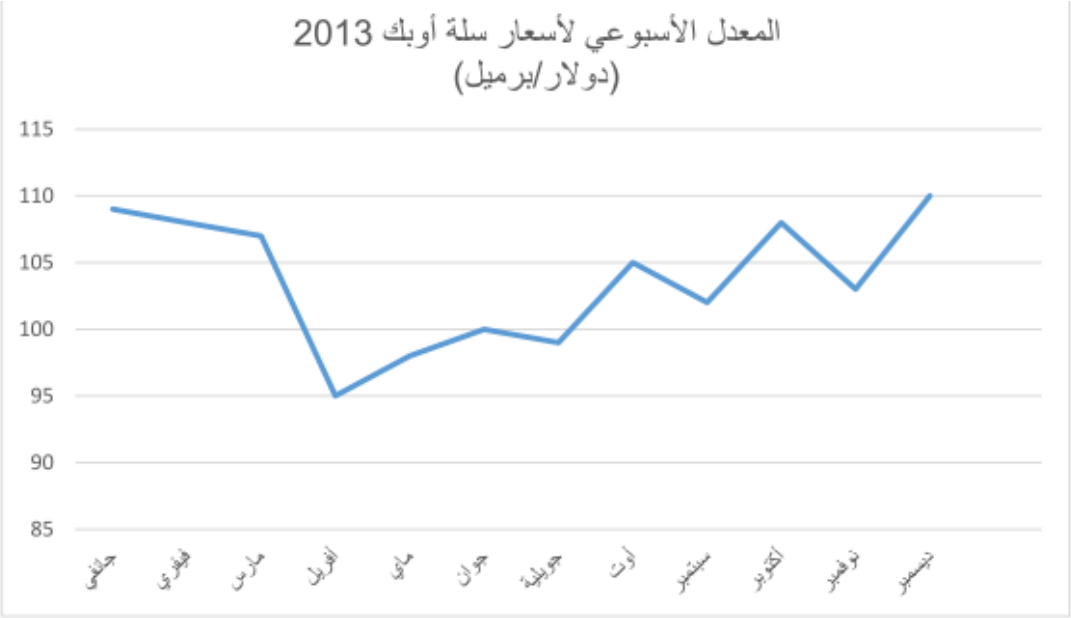

المصدر: الامين العام لمنظمة الاوبك، التقرير السنوي لسنة 2013، متوفر على الموقع www. Opec.org، ص 45.

أما بالنسبة لسنة 2015 فقد انخفضت اسعار البترول الخام خلال سنة 2015 بشكل ملحوظ لتصل الى اقل مستوياتها منذ سنة 2005، حيث تراوحت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات اوبك ضمن نطاق واسع تراوح ما بين 33.6 و 62.6 دولار للبرميل خلال أشهر السنة، وبلغ المتوسط السنوي للسلة 49.5 دولار للبرميل مشكلا بذلك انخفاضا بحدود 46.7 دولار للبرميل، اي ما يعادل نسبة انخفاض 48.5% بالمقارنة مع سنة 2014.

وشهد النصف الاول من سنة 2015تحسنا نسبيا للأسعار تجاوزت خلاله المعدلات الشهرية لسعر سلة اوبك حاجز 60 دولار للبرميل، بالمقارنة مع النصف الثاني من العام الذي شهد عودة تراجع الاسعار الى ما دون حاجز 40 دولار للبرميل.

أما بالنسبة لحركة المعدلات الفصلية لاسعار البترول، فقد بلغ معدل سعر أوبك 50.3 دولار للبرميل خلال الربع الاول من عام 2015 منخفضا بواقع 23.1 دولار للبرميل.

أما بالنسبة لحركة المعدلات الفصلية لاسعار البترول، فقد بلغ معدل سعر أوبك 50.3 دولار للبرميل خلال الربع الاول من عام 2015 منخفضا بواقع 23.1 دولار للبرميل.

اي ما يعادل حوالي 31.5 % بالمقارنة مع الربع الرابع من العام السابق، ليرتفع خلال الربع الثاني الى 59.9 دولار للبرميل وخلال الربع الثالث عاودت أسعار البترول الانخفاض بمعدل 11.7 دولار للبرميل، ثم واصلت الاسعار الانخفاض خلال الربع الرابع من العام ما دون حاجز 40 دولار للبرميل لتصل الى 39.7 دولار للبرميل، اي بما يعادل انخفاض بنسبة 17.6% بالمقارنة مع الربع الثالث وهو اقل مستوى لها منذ الربع الثالث من عام 2004.

وفيما يتعلق بالمعدلات الشهرية لسعر سلة اوبك فقد استهلت عام 2015 عند مستوى 44.4 دولار للبرميل خلال شهر جانفي ثم بدأت بالتحسن التدريجي لحين وصولها الى الحد الاعلى البلغ حوالي 62.2 دولار للبرميل خلال شهر ماي لتبدأ بعدها بالانخفاض بشكل تدريجي خلال باقي أشهر السنة لتصل الى 33.6 دولار للبرميل خلال شهر ديسمبر، وهو أقل معدل لها منذ شهر افريل 2004.

وبناءا على التطورات سالفة الذكر، شهد عام 2015 اتساعا واضحا في الفروقات ما بين الحد الاقصى والادنى لاسعار سلة اوبك خلال العام التي وصلت الى حوالي 28.6 دولار للبرميل، ما بين اعلى وادنى معدل شهري لأسعار السلة، وان كان بدرجة اقل بالمقارنة مع فروقات العام السابق والذي بلغت خلاله الفروقات ما بين الحد الاقصى و الادنى لأسعار سلة اوبك 48.4 دولار للبرميل.

ومن العوامل التي أدت الى انخفاض أسعار البترول العالمية لسنة 2015 الى غاية سنة 2017 ما يلي:

- ✓ تعد وفرة الامدادات العالمية من أبرز الاسباب التي أدت الى انخفاض أسعار البترول، وخاصة بعد نجاح استغلال مصادر البترول و الغاز غير التقليدية في الولايات المتحدة الامريكية وما ادت اليه زيادة كبيرة في اجمالي انتاجها البترولي وتحقيق زيادة صافية في الامدادات البترولية لمجموعة دول خارج أوبك بلغت 2.6 مليون برميل لليوم خلال عامي 2014 و 2015.
- ✓ ظهور بوادر التباطؤ في معدلات نمو الطلب العالمي على البترول بشكل عام، والطلب الصيني بشكل خاص، حيث اتخذت حكومة الصين خلال السنوات الاخيرة، توجها جديدا نحو تعزيز انتقال الصين الى اقتصاد مدعوم بالاستهلاك المحلي بدلا من قطاع التصدير، وهو ما القى بظلاله على الافاق المستقبلية للطلب على البترول.
- ✓ توجه كبرى الدول المصدرة للبترول الى الحفاظ على حجم انتاجها لضمان حصتها السوقية بدلا من محاولة رفع الاسعار من خلال خفض الانتاج، وهو ما خلق فجوة بين العرض و الطلب.
- ✓ ارتفاع مؤشر سعر صرف الدولار بالنسبة للعملات الرئيسية تدريجيا منذ عام 2014، الامر الذي خفض اسعار البترول خوفا من ارتفاع معدلات التضخم.

- ✓ كان للمضاربات دور كبير، وبخاصة منذ النصف الثاني من عام 2014، في ظل طبيعة العوامل الجيوسياسية السائدة خلال العام.

الفرع الثاني: محددات لأسعار البترول.

من البديهات المعروضة اقتصاديا ان سعر اي سلعة يتحدد في الغالب نتيجة للتفاعل بين قوى عرض والطلب هذه السلعة، حيث ان هذا التفاعل هو الذي يؤدي في النهاية الى التوصل الى سعر محدد تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من هذه السلعة، وهذا ما يسمى اقتصاديا بحالة التوازن.

1-العرض و الطلب والاحتياط البترولي:

يخضع العرض العالمي للنفط لعدد من المحددات، يأتي في مقدمتها الطلب على النفط وسعره، اذ يعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الاسعار السائدة في السوق، وكذلك يتحدد العرض بالامكانيات الانتاجية المتاحة في الحقول في وقت معين وبسياسة الدولة المنتجة للنفط ومدى حاجتها الى النفط لمواجهة استهلاكها المحلي، أو لتصديره وتحقيقا لمورد نقدي يلبي احتياجاتها المالية، وللاحتفاظ به لمواجهة احتياجات المستقبل، لقد تطور انتاج النفط في العالم منذ اواسط القرن الماضي تطورا ملفتا وانتشرت مناطق الانتاج في ارجاء المعمورة وفي التخوم النائية وفي الصحاري الحارة والباردة وكذلك في الجوف القاري لمناطق وأقاليم عديدة في العالم، كما ازداد عدد الدول المنتجة للنفط وعدد ابار والحقول و الكميات المنتجة سنة بعد سنة.[1]

أما فيما يخص الدول المنتجة والمصدرة خارج الاوبك فالمتوقع ان ترتفع القدرة الانتاجية من نحو 49 مليون برميل عام 2025 حسب تقديرات والوكالة الدولية للطاقة (IEA) حيث يقع جانب كبير من تلك الزيادة في دول مصدرة للنفط مثل الاتحاد السوفياتي سابقا وهي: روسيا، اذربيجان، كازخستان، والبرازيل، انجولا السودان وكندا.

2- التنظيمات الدولية و العوامل الجيوسياسية:

من اهم هذه المنظمات الدولية الاقليمية التي لها تأثير في اسعار البترول

[1] المعهد العربي لتخطيط، اسواق النفط العالمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد السابع والخمسون، نوفمبر، السنة الخامسة، الكويت، متاح على www.arab-api.org/devlop-1.htm، ص 7.

2-1-منظمة الدول المصدرة للبترول:

انشات هذه المنظمة نتيجة لوجود بعض الشركات المتعددة الجنسيات و الدول المصنعة على شكل تنظيم مشابه للكارتل التي تسيطر على اسعار البترول وتتحكم فيها حيث كانت هي السبب الاساسي في انخفاض الاسعار في معظم الاحيان مما ادى الى الحاق اضرار كبيرة باقتصاديات البلدان الاخرى، وبناء على مبادرة فنزويلا عقد اجتماع في بغداد بين 10 و 14 من شهر ديسمبر 1960 ضم ممثلي ايران، العراق، الكويت، المملكة العربية السعودية وفنزويلا وتقرر من هذا الاجتماع التاريخي انشاء منظمة (opec) فالهدف الاول لهذه المنظمة كان الابقاء على الاسعار النفط الذي يستغله للكارتل الدولي للنفط خارج حدودها في مستوى مرتفع، وحماية مصالح الدول المنتجة وضمان دخل ثابت لها وتأمين تصدير الى الدول المستهلكة بطريقة اقتصادية منتظمة، وفوائد مناسبة لرؤوس أموال الشركات المستثمرة في الصناعات البترولية وتنسيق جهود التي تبدلها البلدان المنتجة لانتزاع حصة أكبر من الارباح الناتجة عن استغلال ثرواتها الخاصة.[1]

حاليا منظمة opecت تالف من 12 دولة*، وهذا بغض النظر عن قومية اعضاءها (دول عربية واخرى غير عربية)، وقد ثبتت الاهداف الرئيسية لهذه المنظمة في:

1-توحيد السياسات النفطية بين الدول الاعضاء وعمل افضل الطرق لحماية مصالحهم الفردية و الجماعية مع تحسين عائدات للبترول لدول الاعضاء عن طريق تنسيق سياستها البترولية العامة للاستفادة من هذه الثروة.

2-العمل على استقرار أسعار النفط في الاسواق العالمية.

3-فرض رقابة على ثرواتها النفطية وعلى عمليات الاستخراج و النقل و الاسعار.

4-تطوير الخبرات الفنية في مجال الاستغلال و التصنيع.

2-2-الوكالة الدولية للطاقة (IEA):

لقد انشئت هذه الوكالة كرد فعل على ازمة السويس عام 1956، وعلى ارتفاع أسعار النفط عامي 1973-1974 لفرض، توحيد وتنظيم جهود الدول المستهلكة في وجه (OPEC) ففي مستهل 1974 وجه رئيس الولايات المتحدة نيكسون الدعوة الى حكومات الدول الصناعية الكبرى المستوردة للنفط لحضور اجتماع في

[1] عبد القادر سيد أحمد، الاوبك ماضيها، حاضرها وافاق تطورها، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص75.

* دول أوبك هي: الجزائر، انغولا، اندونيسيا، ايران، العراق، الكويت، ليبيا، نيجيريا، قطر، العربية السعودية، الامارات العربية المتحدة وفنزويلا.

واشطن 1974/02/11 لبذل جهود منسقة لتنمية مصادر الطاقة البديلة في اطار منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OECD).

وقد شملت في عضويتها 18 دولة صناعية غربية من اعضاء منظمة (OECD) ومقرها باريس، وقد ارتفعت العضوية الى 24 دولة.

لقد سعت الوكالة لتحقيق أهدافها المعلنة لصياغة برنامج عمل للدول المستهلكة للطاقة وهي:[1]

-تحديد مستوى مشترك من الاستقلالية النفطية اثناء الطوارئ وتحقيق الاجراءات الكفيلة بضغط الطلب وترشيد الاستهلاك.

-صياغة نظام معلومات يوزع دوريا حول السوق النفطي العالمي.

-وضع برنامج طويل المدى يهدف الى تقليص التبعية للبلدان المنتجة وتقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة.

-تشجيع وتنمية الطاقة البديلة كالطاقة الذرية والشمسية وغيرها.

-تكوين خزين من النفط يكفي لاستهلاك تسعين يوما لمواجهة طوارئ ولغرض التأثير في السوق النفطية.

2-3-العوامل الجيو سياسية والازمات النفطية:

لقد كان هناك اجماع في اوساط المحللين على ان اساسيات السوق من طلب وعرض ومستويات المخزون غير كافية لتبرير الاختلال في مستويات الاسعار خاصة خلال السنوات الاخيرة، فقد كان للازمات النفطية والعوامل الجيو سياسية و الكوارث الطبيعية دور أساسي في التأثير على اسعار النفط.[2]

لقد تأثر سعر النفط في السوق البترولية العالمية بداية من السبعينات الى غاية 2008 الى مجموعة من الصدمات نفطية موزعة حسب السنوات التالية: 1973، 1979 1986، 1998، 2004، 2008 وهي كالاتي:

أ-الازمة النفطية عام 1973: لقد اطلق على هذه الازمة اسم ازمة تصحيح الاسعار البترولية وتقييم بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية الى مستويات قياسية، حيث في سنة 1973 قررت المنظمة زيادة أسعار البترول من جانب واحد لتقفز من 3 دولار للبرميل الواحد في أكتوبر 1973 الى 12 دولار للبرميل اي رفع الاسعار النفطية بنسبة 400%.

[1] حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 2006، ص 175.
[2] ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 41.

ب-الازمة النفطية عام 1979: عادت وارتفعت الاسعار ثانية وبشكل مفاجئ سنة 1979 ثلاث مرات اثر الحرب العراقية الايرانية (حرب الخليج الاولى) من 13 دولار الى 32 دولار للبرميل خلال أشهر قليلة مما ادى الى انفجار ازمة بترولية ثانية.[1]

ج-الازمة البترولية النفطية عام 1986:

في الاسبوع الاخير من الشهر الاول عام 1986 انخفض سعل النفط بشدة، اذ انخفض سعر بحر الشمال الى 17,70 دولار للبرميل، وبقتراب فصل الربيع انطلقت حرب أسعار شاملة بعد ان توقفت فترة من الزمن وانخفضت أسعار النفط الى أقل من 13 دولار للبرميل[2].

د-الازمة النفطية عام 1998: في نهاية التسعينات وبالضبط سنة 1998 تعرضت السوق البترولية العالمية لهزة ثانية ادت الى اختلال كبير في العرض و الطلب فتدهورت أسعار البترول الى ادنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل في ديسمبر في نفس السنة.[3]

هـ-الازمة النفطية عام 2004: تميز عام 2004بارتفاع متواصل لاسعار النفط لمعظم السنة ووصولها الى مستويات قياسية لم تشهدها الاسعار الاسمية للنفط من قبل، اذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة اوبك الى 36.0 دولار/برميل.

الفرع الثالث: طرق ومراحل تسعير البترول.

جاء تطور تسعير البترول الخام وطرق تحديده متأثرا وبنسبة كبيرة بالعوامل السياسية و الاقتصادية بالاضافة الى طبيعة السوق البترولية السائدة حينها، ومن الملاحظ انه يمكن تفسير مراحل هذا التطور الى ثلاثة فترات رئيسية ومتباينة فيما بينها هي:

1-مرحلة تسعير البترول الخام في ظل الاحتكار المطلق (1920-1939):

تسعير البترول الخام لهذه المرحلة يمكن تقسيمها بدورها الى ثلاثة مراحل:

[1] ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 41.

[2] لويس جيوستي، المحافظة على تماسك منظمة أوبك-مضامين التعاون بين دول الاعضاء، قطاع النفط و الغاز في منظمة الخليج، الامكانيات و القيود، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، الامارات العربية، الطبعة الاولى، 2007، ص 103.

[3] سالم عبد الحسن رسن، اقتصاديات النفط، دار الكتب الوطنية، طرابلس-ليبيا، الطبعة الاولى، 1999 ص 195.

أ-مرحلة نقطة الاساس الواحدة:

فرضت الشركات البترولية الاحتكارية نظاما خاصا بالاسعار المعلنة عرف بنظام نقطة الاساس الواحدة ويتم من خلاله حساب كل أسعار الخامات العالمية كما يلي:

سعر خام خليج المكسيك مضافا اليه تكاليف النقل و التأمين من منطقة خليج المكسيك الى مناطق الاستيراد.

ب-مرحلة نقطة الاساس المزدوجة:

بموجب هذا النظام الجديد تمت اضافة نقطة أساس جديدة في منطقة الخليج العربي اضافة الى نقطة خليج المكسيك، فكان بترول الخليج العربي يحسب على اساس خامات خليج المكسيك في الأسواق الدولية مضاف إليه أجور الشحن الحقيقية من مناطق الانتاج الى مناطق الاستهلاك.

ج-مرحلة نقطة الاساس الواحدة المتعادلة:

وصار يحسب في هذه المرحلة باحتساب سعر بترول الخليج العربي كما يلي:

سعر بترول الخليج العربي مضافا اليه تكاليف النقل من الخليج العربي الى ميناء ساو ثمين بغرب انجلترا.

2-مرحلة تحديد سعر البترول الخام في ظل الانحصار الاحتكاري (1950-1980):

تسعير البترول الخام لهذه المرحلة يمكن تقسيمها بدورها الى ثلاثة مراحل:[1]

أ-قاعدة صافي المحقق:

وفق هذه القاعدة كان يتم الاعتماد على سعر البترول الامريكي وسوق خليج المكسيك في تحديد الاسعار المعلنة للبترول.

ب-قاعدة سعر الاشارة:

خلال هذه الفترة أصبحت منظمة الاوبيك و الشركات البترولية الاحتكارية تحدد الاسعار.

[1] محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 206.

ج-قاعدة السعر الرسمي:

شهدت هذه المرحلة تصحيحا هيكليا في أسعار البترول حيث تمكنت منظمة الدول المصدرة للبترول وخاصة العربية منها من رفع مستوى السعر المعلن وفقا ما يتماش مع مصالحها الخاصة.

3-مرحلة تسعير البترول الخام في ظل المنافسة الحرة (1980-حاليا):

في هذه المرحلة زالت سيطرة الشركات البترولية الاحتكارية لتنتقل هذه السيطرة الى يد منظمة الدول المصدرة للبترول حيث أصبحت تتحكم في الاسعار، لكن لم تدم الا ستة سنوات.

خلاصة الفصل:

ان اهم خلاصة يمكن الخروج بها في نهاية الفصل الاول هو ان ميزان المدفوعات اداة اقتصادية تحليلية شاملة للاقتصاد ومن اهم المؤشرات الاقتصادية لمعرفة الوضع الاقتصادي لدولة ما و بالاخص الحساب الخاص بالميزان التجاري، الذي يضم كل من صادرات الدولة و وارداتها، ولوجود العديد من العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية و رصيد الميزان التجاري، نجد ان المعني من حيث هيكله التصديري و العوامل المؤثرة فيه كحجم الاستثمارات ومستوى التكاليف و الاسعار وغيرها فهو اداة مهمة لرسم السياسة الخارجية للبلد، وفي هذا السياق تظهر أهمية الميزان في اللجوء اليه من قبل الجهات الحكومية لتكوين التصورات اللازمة عن الوضع المالي للدولة لمساعدتها في التوصل الى قرارات بصدد السياسات النقدية و المالية

ومن جهة اخرى يعتبر البترول من أهم الثروات الطبيعية التي تمتلكها عدة من دول العالم، وقد شكلا اكتشافه لاول مرة منعطفا وتحولا كبيرا في اقتصاديات الدول التي اكتشف فيها، حيث حدثت طفرة اقتصادية وتغيرت الانماط الاستهلاكية واخذت الحياة بكل مظاهرها وجوانبها شكلا اخر يتسم بالرفاهية بسبب عائدات البترول ومداخيله التي ساهمت في زيادة الدخل القومي للبلدان البترولية لذلك فان السعر الامثل للبترول يضمن ايرادات مالية مستقرة، استمرار الطلب المستقبلي على النفط و الاستقرار السياسي والاجتماعي في الدول المنتجة والمستهلكة لذلك فالاسعار المنخفضة ضياع للثروة الوطنية، ولا تحقق استقرارا في الايرادات حيث ان الايرادات ستنخفض مع انخفاض الاسعار، وسينخفض الاستثمار في الصناعة ومع ذلك كانت ولا تزال الاسعار البترولية تشهد تذبذبات عديدة عبر السنوات.

تمهيد:

بعد التحليل النظري و الاقتصادي لأسعار البترول و الميزان التجاري في الجزائر سنحاول في هذا الفصل بالدراسة القياسية لهذه الظاهرة، وذلك باتباع خطوات منهج الاقتصاد القياسي حيث يعتمد على تصورات النظرية الاقتصادية التي تعكس العلاقات العامة لمتغيرات النموذج، ويتضمن هذا الفصل التطبيقي بدراسة القياسية لتأثير اسعار البترول على الميزان التجاري معتمدين بذلك على النظرية الاقتصادية وذلك باستخدام الطرق القياسية و الاحصائية التي تعتبر وسيلة واداة هامة في فهم الظواهر الاقتصادية بالاعتماد على العلاقات السببية ثم صياغة النموذج وتقديره ثم الدراسة الاحصائية والاقتصادية و القياسية واخيرا يتم محاولة التنبؤ بالنموذج وتحليل نتائج تقدير النموذج القياسي خلال الفترة 2000-2017م.

من خلال هذا الفصل سيتم التطرق الى النقاط التالية:

المبحث الاول: : بناء النموذج القياسي لحالة الجزائر.

المبحث الثاني: الدراسة التحليلية للنموذج المقدر

المبحث الاول: بناء النموذج القياسي لحالة الجزائر.

اعتمادا على ما تقدم في الفصل السابق، سنتعرض الى اهم المتغيرات بدراسة تحليلية وقياسية لأثر تقلبات اسعار البترول على الميزان التجاري الجزائري، استنادا الى مبادئ الاقتصاد القياسي من خلال نموذج اقتصادي يتضمن الميزان التجاري كمتغير تابع و اسعار البترول وسعر الصرف كمتغيرين مستقلين، في اطار حدود الدراسة القياسية لهذا الموضوع، وذلك بتقدير نموذج اقتصادي قياسي يبرز العلاقة الرياضية بين الميزان التجاري واسعار البترول وسعر الصرف المؤثران عليه بالاستعانة بتقنية الانحدار الخطي المتعدد.

المطلب الاول: تحديد المتغيرات الاقتصادية للنموذج.

نعلم انه اي نموذج رياضي اقتصادي يتكون من مجموعة من المتغيرات وهذه المتغيرات تنقسم بدورها الى متغيرات داخلية (تابعة) واخرى خارجية (مستقلة) فالاولى هي عبارة الظاهرة التي تتحدد قيمتها من داخل النموذج وهي تتاثر سلبا او ايجابا بمكونات النموذج اما الثانية فهي ظاهرة التي تتحدد قيمتها من خارج النموذج وهي لا تتاثر بمكونات النموذج وهي تؤثر على المتغيرة الداخلية ولا تتاثر بها، سنقوم اولا بدراسة تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2017م، ثم دراسة تطور اسعار البترول في نفس الفترة، و الجدول التالي يبين المتغيرات الاقتصادية المستعملة في النموذج:

الجدول رقم(2): جدول المتغيرات الاقتصادية المستعملة في النموذج في الفترة 2000-2017.

المتغيرات / السنوات	الميزان التجاري (مليار دولار)	اسعار البترول (دولار للبرميل)	سعر الصرف (دولار)
2000	12.30	28.50	75.26
2001	9.61	24.85	77.22
2002	6.70	25.24	79.68
2003	11.14	29.0	77.39
2004	14.27	38.7	72.06
2005	26.47	54.64	73.28
2006	34.06	65.9	72.65
2007	34.24	74.9	69.29
2008	40.596	99.9	64.58

2009	7.784	62.2	72.65
2010	18.205	80.2	74.39
2011	25.961	112.9	72.94
2012	20.167	111.0	77.54
2013	9.880	109.5	78.15
2014	0.459	100.2	80.56
2015	-18.083	53.1	100.46
2016	-20.129	45.0	109.47
2017	-14.412	54.1	110.96

المصدر: بنك الجزائر.

الديوان الوطني للاحصائيات www.ons.dz

1-دراسة تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2017

ان الميزان التجاري له أهمية كبيرة في تحديد وضعية البلد الاقتصادية، اذ من خلاله يمكن معرفة الانعكاسات التي أحدثتها الإصلاحات الاقتصادية والبرامج التنموية في تحقيق التوازنات الخارجية للجزائر وهذا بعد معرفة وتحديد حالته التي تكون اما فائض أم عجز، ويعبر عنه بالمتغير التابع والشكل التالي يبين لنا تطور الميزان التجاري في الجزائر.

الشكل (7): تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2017.

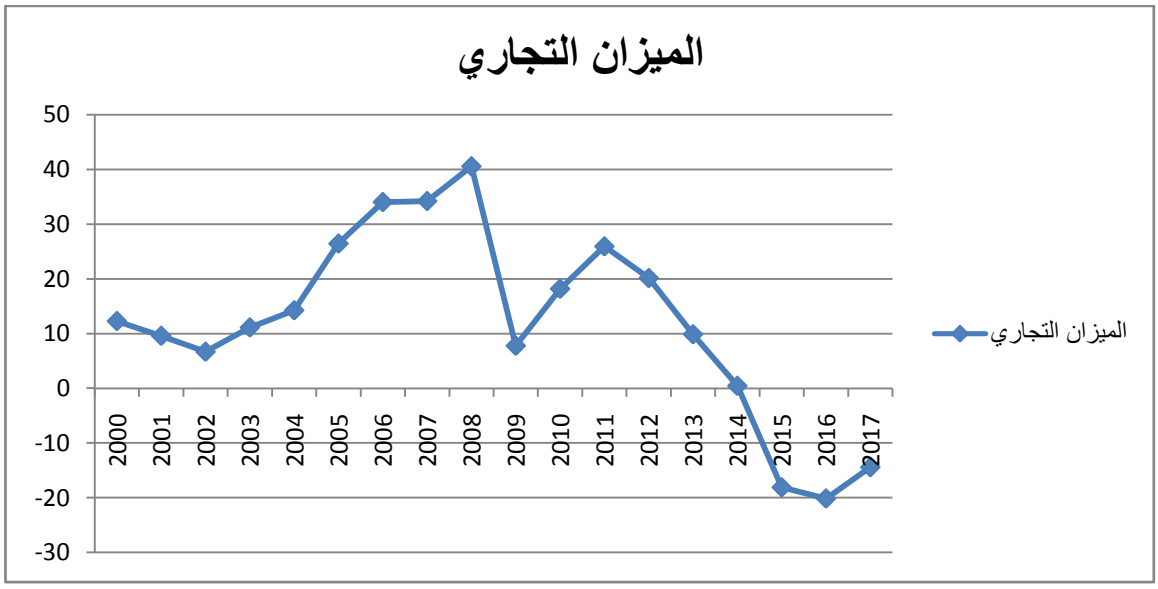

المصدر: من اعداد الطالبة انطلاقا من الجدول رقم (2)باستعمال برنامج Excel

من خلال الشكل البياني نلاحظ ان رصيد الميزان التجاري في الجزائر متذبذب وغير مستقر، حيث سجل فائض طول فترة الدارسة ما عدا السنوات الاخيرة من سنة 2015م الى غاية سنة 2017م،سجل فيها رصيد سالب نتيجة انخفاض اسعار البترول، اذ نلاحظ سنة 2000م قدر ب 12.30 مليار دولار ، لينخفض سنة 2002م الى 6.70مليار دولار، ليعاود الارتفاع سنة 2008 كأقصى حد له حيث بلغ 40.596 مليار دولار وذلك بسبب ارتفاع أسعار البترول خلال هذه السنة حيث بلغ متوسط سعر البرميل 99.97 دولار للبرميل.

2-دراسة تطور أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة 2000-2017.

ان تاريخ اسعار البترول لم يخضع لوتيرة ثابتة وانما كان يتم وفقا لمصالح الاحتكارات النفطية لذلك ظهرت انواع عديدة لسعر البترول حسب الهدف الذي تقتضيه مصلحة الشركات الكبرى، اذ تلعب أسعار البترول دورا كبير في تحديد حجم الإيرادات العامة للدولة، والشكل التالي يبين تطور اسعار البترول في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم(8): تطور اسعار البترول في الجزائر خلال فترة2000-2017.

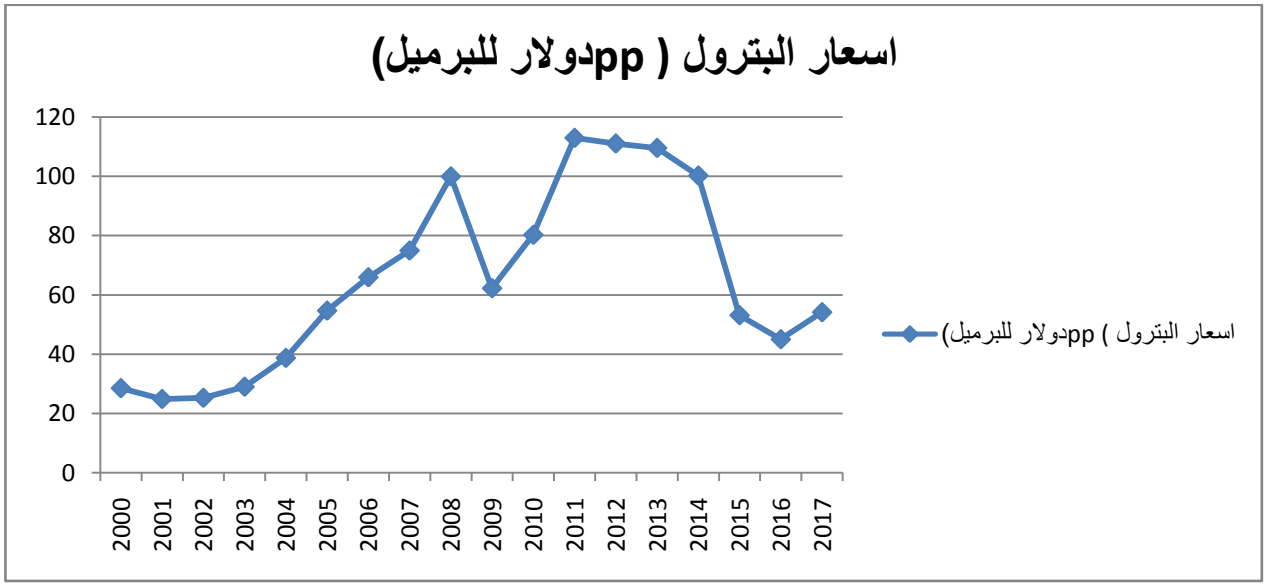

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات جدول رقم (2) وباستعانة ببرنامج Excel

من خلال الشكل يتضح أن أسعار البترول عرفت تذبذب وعدم استقرار خلال فترة الدراسة، حيث قدر سنة 2000م بسعر 28.5دولار لينخفض في سنة الموالية الى24.8دولار، ويعاود الارتفاع الى غاية سنة 2011م ببلوغه أقصى حد له بسعر 112.94 دولار، لينخفض تدريجيا إلى أن يصل إلى 45.0 دولار سنة 2016 م ثم يعاود الارتفاع الى 54.1 دولار سنة2017م وهذا راجع الى الإستراتيجية التي تبنتها بلدان أوبك لتحقيق التوازن في السوق النفطية وكان الهدف من هذه الإستراتيجية رفع الأسعار البترول.

المطلب الثاني: صياغة وتقدير النموذج القياسي.

بعد تحديد المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على الميزان التجاري من خلال دراستنا للنظرية الاقتصادية وذلك باستعمال تقنية الانحدار الخطي ا لمتعدد معتمدين في ذلك على ب رنامج **Eviews8** بتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية **MCO** لأنها تعطي مقدرات غير متحيزة، وسنتطرق في هذا المطلب الى صياغة النموذج القياسي للظاهرة محل الدراسة ثم تقدير هذا النموذج.

1-صياغة النموذج:

ان صياغة النموذج القياسي من اهم مراحل بناء النموذج وقبل التعرف على الشكل الرياضي للدالة المراد دراستها نشير في البداية الى رموز مختلف المتغيرات المستعملة في الدراسة وهي كالتالي:

المتغير التابع: يمثل رصيد الميزان التجاري الذي يرمز له بالرمز **BC**

المتغير المستقل: ويتمثل في :

-اسعار البترول ويرمز له بالرمز **pp**

-سعر الصرف ويرمز له ب **tcn**

الشكل الرياضي للنموذج: بعد التعرف على المتغيرات التي يتضمنها النموذج القياسي، وبعد جمع البيانات المتعلقة بكل متغير يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج والمتمثل في الدالة التالية:

$$\boldsymbol{Bc} = f(\text{pp}, \text{tcn})$$

من اجل دراسة هذه الدالة وتغيراتها نقوم باستخدام اسلوب الانحدار الخطي المتعدد الذي يساعدنا في تقدير النموذج القياسي الخاص برصيد الميزان التجاري والصيغة الرياضية للنموذج المراد دراسته هي كالتالي:

$$\boldsymbol{BC_t = \beta_0 + \beta_1 pp_t + \beta_2 tcn_t + \mu_t}$$

حيث:

t: تمثل الزمن اي قيمة المتغير في السنة t

Pp: يمثل اسعار البترول المقاس بالدولار للبرميل.

Tcn: تمثل سعر الصرف بالدولار.

$\beta_0, \beta_1, \beta_2$: تمثل معلمات النموذج

U: يمثل المتغير العشوائي أو الخطأ الذي ينوب عن بعض المتغيرات التي يمكن ان تؤثر على رصيد الميزان التجاري و التي لم ندرجها في النموذج .

2-تقدير النموذج:

لتقدير النموذج القياسي المعبر عن العلاقات الاقتصادية نستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية MCO باعتبارها تعطي مقدرات خطية غير متحيزة ويقودنا ذلك الى معرفة المعايير للحكم على جودة هذه المقدرات عموما من المفروض ان تكون قيم المعاملات المقدرة قريبة من القيم الحقيقية، وتعتبر طريقة المربعات الصغرى من احسن الطرق لتقدير النماذج الخطية و ذلك لما تمتاز به من خصائص وفرضيات لتقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

***فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد:**

عند استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير النموذج الخطي المتعدد، فانه يجب توفر الفرضيات التالية:

1: المتغير التابع يكون دالة خطية في المتغيرات المستقلة بحيث تكون قيمة واحدة على الأقل من قيم المتغير المستقل مختلفة عن بقية القيم.

H_2 : القيمة المتوقعة او متوسط القيم للمتغير العشوائي تساوي الصفر، اي

$E(u_t)=0 \quad ;\forall i$

H_3: تجانس تباين الاخطاء او تباين المتغير العشوائي يكون ثابت اي:

$Var(u_t)= E(u_t^2)= \delta_u^2$

H_4 :عدم وجود اتباط ذاتي للاخطاء اي:

$Cov(u_i u_j)= E(u_i u_j)=0 \quad ,\forall i \neq j$

H_5 :استقلالية المتغير العشوائي عن المتغيرات المستقلة اي:

$Cov(u_i x_i)=E(u_i x_i)=0$

H_6 : المتغير العشوائي موزع توزيع طبيعي:

$u \longrightarrow N(0,\delta^2)$

بعد ادخال بيانات متغيرات الدراسة المتمثلة في الميزان التجاري وأسعار البترول وسعر الصرف المختارة في البرنامج الاحصائي Eviews تحصلنا على نتائج التقدير للنموذج انطلاقا من الجدول رقم(3) كما يلي:

الجدول رقم (3): نتائج تقدير النموذج الخطي المتعدد

Dependent Variable: BC
Method: Least Squares
Date: 05/28/19 Time: 18:21
Sample: 2000 2017
Included observations: 18

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	96.78612	14.11844	6.855298	0.0000
TCN	1.125171	0.154178	7.297888	0.0000
PP	0.081779	0.065165	2.254948	0.0287

R-squared	0.808409	Mean dependent var	12.17878
Adjusted R-squared	0.782864	S.D. dependent var	17.38493
S.E. of regression	8.101008	Akaike info criterion	7.172866
Sum squared resid	984.3949	Schwarz criterion	7.321261
Log likelihood	-61.55579	Hannan-Quinn criter.	7.193327
F-statistic	31.64596	Durbin-Watson stat	1.101778
Prob(F-statistic)	0.000004		

المصدر: من اعداد الطالبة انطلاقا من الجدول قم (2) باستعمال **البرنامج الاحصائي Eviews**

من الجدول رقم(3) يمكن كتابة الصيغة النهائية للنموذج كما يلي:

$\hat{B}c$ = 96.786+ 1.125 tcn+0.081 pp

tc : (6.855) (7.297) (2.254)

$\delta\hat{\beta}_t$: (14.11) (0.154) (0.065)

$\sum \varepsilon t^2$ = 984.394 R^2 = 0.8084 $\overline{R^2}$ =0.7828

DW= 1.10 FC=31.645 n=18

حيث:

t_c: هي قيم احصاءة ستودنت المحسوبة للمعالم المقدرة،وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$t_{c\beta i} = \frac{|\widehat{\beta}_i - \beta_i|}{\delta_{\widehat{\beta}_i}} \qquad i=0,1,2,.....$$

$\delta_{\widehat{\beta_i}}$:الانحرافات المعيارية للمعالم المقدرة.

$\sum \varepsilon_i^2$: مجموع مربعات الأخطاء.

R^2 : يمثل معامل التحديد.

$\overline{R^2}$: يمثل معامل التحديد المصحح.

DW: تمثل احصائية ديربن واتسون تستخدم للكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء.

F_c: تمثل احصائية فيشر المحسوبة وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$F_c = \frac{R^2}{1-R^2} * \frac{n-m-1}{m}$$

حيث:

m: عدد المتغيرات المستقلة.

n: عددالمشاهدات.

المبحث الثاني: الدراسة التحليلية للنموذج المقدر.

تتمثل هذه الدراسة في التحليل الاحصائي والاقتصادي للنموذج المقدر ولدراسة مدى صلاحية النموذج لابد من اجراء مجموعة من الاختبارات وذلك لمعرفة مدى صلاحية النموذج من منظور منطق النظرية الاقتصادية ومدى صلاحيته من الناحية الاحصائية .

المطلب الاول: الدراسة الاحصائية و الاقتصادية للنموذج المقدر.

أ-التفسير الاحصائي:

1-اختبار المعنوية الفردية للمعالم المقدرة: لاجراء هذا الاختبار تستخدم إحصائية ستودنت وذلك لتقييم معنوية معالم النموذج، ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، والجدول التالي يوضح معنوية كل معلمة في النموذج:

الجدول رقم (4): جدول مساعد يوضح معنوية كل معلمة في النموذج.

المقدرات	المعاملات	Prob	T_{CAL}	T_{TAB}
الثابت		0.0000	6.855	2.100
Tcn		0.0000	7.297	2.100
Pp	$ß_2$	0.0287	2.254	2.100

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (3).

ولاجراء هذا الاختبار نقوم بمقارنة prob لكل معلمة مع 0.05 ، وفقا للفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0 : B_i = 0 \\ H_1 : B_i \neq 0 \end{cases}$$

حيث:

H_0 :تمثل فرضية العدم وتعني المعلمة ليس لها معنوية احصائية.

H_1 : تمثل الفرضية البديلة وتعني المعلمة لها معنوية احصائية.

-اختبار معنوية $ß_0$:

$$\begin{cases} \boldsymbol{H_0 : \beta_0 = 0} \\ \boldsymbol{H_1 : \beta_0 \neq 0} \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم (4) نلاحظ ان probللمعلمة $ß_0$ اقل من 0.05 ومنه نرفض H_0 ونقبل H_1اي المعلمة $ß_0$ لها معنوية احصائية.

-اختبار معنوية β_1:

$$\begin{cases} H_0 : \beta_1 = 0 \\ H_1 : \beta_1 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم(4)نلاحظ ان prob للمعلمة β_1 **اقل من** 0.05 ومنه نرفض H_0 ونقبل H_1 اي المعلمة β_1 لها معنوية احصائية.

-اختبار معنوية β_2:

$$\begin{cases} H_0 : \beta_2 = 0 \\ H_1 : \beta_2 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم (4) نلاحظ ان prob للمعلمة β_2 **يساوي** 0.0287 اقل من 0.05 ومنه نرفض H_0 ونقبل H_1 اي المعلمة β_2 لها معنوية احصائية

2-اختبار المعنوية الإجمالية للنموذج:

لاختبار المعنوية الاجمالية للنموذج يستخدم اختبار Fisher، وفقا للفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0 : \beta_1 = \beta_2 = 0 \\ H_1 : \exists \beta_i / \beta_i \neq 0 \qquad i = 1.2 \end{cases}$$

H_0: تمثل فرضية العدم وتعني انعدام العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة .

H_1: تمثل الفرضية البديلة وتعني وجود على الاقل متغير مستقل واحد له تاثير على المتغير التابع.

نقوم بمقارنة prob(F) مع 0.05 ومن جدول التقدير نلاحظ ان احتمال احصائية فيشر التي تساوي 0.0000 ومنه هي أقل من 0.05، اذن نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل فرضية البديلة H_1، اي النموذج له معنوية كلية.

ب-التفسير الاقتصادي:

R^2 = 0.8084 :تدل قيمة معامل التحديد المتعدد على ان نموذج الانحدار المتعدد المقترح يمثل العلاقة محل الدراسة تمثيلا جيدا، حيث ان 80.84 % من التغيرات التي تحدث في الميزان التجاري هي ناتجة عن التغيرات في اسعار البترول وسعر الصرف، اما 19.16% لعوامل مهملة.

-اشارة معلمة اسعار البترول موجبة وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين الميزان التجاري واسعار البترول،حيث اذا تغير سعر البترول بوحدة واحدة فان الميزان التجاري يتغير ب: 0,081 وحدة.

-اشارة معلمة سعر الصرف موجبة وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين الميزان التجاري وسعر الصرف، حيث اذا تغير سعر الصرف بوحدة واحدة فان الميزان التجاري يتغير ب: 1.125 وحدة.

بعد ان تم التاكد من مدى صلاحية النموذج من الناحية الاحصائية و الاقتصادية، سنقوم باختباره من الناحية القياسية لمعرفة مدى انسجامه وتطابقه مع الفرضيات الخاصة به.

1-اختبار Breusch-pagan-godfrey: يصلح هذا الاختبار عندما يكون الارتباط من الدرجة الثانية فأكثر وعندما يكون المتغير التابع المبطأ ضمن المتغيرات المستقلة، ويكتب النموذج العام الذي يحتوي الارتباط الذاتي للاخطاء من الدرجة p كما يلي:

$$\mu_t = \rho_1 u_{t-1} + \rho_2 u_{t-2} + \dots\dots + \rho_\rho \ u_{t-\rho}$$

$$y_t = \beta_0 + \beta_1 X_{1t} + \dots\dots\dots + \beta_k X_{kt} + \rho_1 u_{t-1} + \dots\dots\dots\dots\dots \rho_{\rho\rho} u_{t-\rho} + \varepsilon_t$$

وتتلخص فكرة هذا الاختبار على وجود علاقة معنوية بين الاخطاء، واختبار الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0 : \rho_1 = \rho_2 = \dots\dots = \rho_\rho = 0 \\ H_1 : \exists\ \rho_i / \rho_i \neq 0 \qquad i=1,2. \end{cases}$$

H_0: تمثل الفرضية الصفرية وتنص على عدم وجود ارتباط ذاتي للاخطاء.

H_1:تمثل الفرضية البديلة وتنص على وجود ارتباط ذاتي للاخطاء.

الجدول رقم (5): نتائج التقدير لاختبار Breusch-pagan-godfrey

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.656976	Prob. F(2,15)	0.5327
Obs*R-squared	1.449748	Prob. Chi-Square(2)	0.4844
Scaled explained SS	0.653860	Prob. Chi-Square(2)	0.7211

المصدر: من اعداد الطالبة انطلاقا من الجدول رقم (3) باستعمال برنامج **Eviews**

اعتمدنا في الاختبار على ان الاخطاء من الدرجة الثانية وبالتالي نختبر الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0 : \rho_1 = \rho_2 = 0 \\ H_1 : \exists\, \rho_i / \rho_i \neq 0 \qquad i=1,2 \end{cases}$$

تحسب احصاءة LM وفق العلاقة التالية:

$LM = n.R^2 = 1.449$

نقانها مع احصائية X^2_{ρ} الجدولية التالية:

$x^2_{(0.05;2)} = 5.99$

نلاحظ ان: LM $<$ $x^2_{(0.05;2)}$ ومنه نقبل H_0 ونرفض H_1 وبالتالي لا يوجد مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء (الاستقلالية ما بين البواقي).

و بما ان: (prob LM تساوي 0.48 هي اكبر من 0.05نقبل H0 ونرفض H1و بالتالي لا يوجد مشكل الارتباط الذاتي للاخطاء.

2-اختبار تجانس تباين الاخطاء: سيتم اعتماد اختبار وايت White للكشف اذا كان هناك تجانس او عدم تجانس الاخطاء، و الذي يعتمد على وجود علاقة بين مربع البواقي μ_t^2 و المتغيرات المستقلة ويكون التقدير وفق الصيغة التالية:

$\mu_t^2 = \beta_0 + \alpha_1\, pp_t + \beta_1\, pp_t^2 + \varepsilon_t$ ونقوم باختبار الفرضية التالية:

$H_0 : \beta_0 = \alpha_1 = \beta_1 = \ldots\ldots = \alpha_k = \beta_k = 0$

H_0: تمثل فرضية العدم وتنص على تجانس تباين الاخطاء.

انطلاقا من الجدول رقم (3) وباستعمال برنامج Eviews تحصلنا على نتائج التقدير لاختبار وايت التالية:

الجدول رقم (6): نتائج التقدير لاختبار وايت (White)

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	2.025307	Prob. F(5,12)	0.1469
Obs*R-squared	8.237965	Prob. Chi-Square(5)	0.1436
Scaled explained SS	3.715458	Prob. Chi-Square(5)	0.5911

المصدر: من اعداد الطالبة انطلاقا من الجدول رقم (2) باستعمال **برنامج Eviews**

للكشف عن ثبات التباين سوف نعتمد على اختبار فيشر او prob كما يلي:

***اختبار ثبات التباين باستخدام إحصائية فيشر:**

$H_0 : \beta_0=\alpha_1=\beta_1=\alpha_2=\beta_2$

لدينا: $F_c = 2.025$

أما إحصائية فيشر المجدولة عند مستوى معنوية 5 % هي كما يلي:

$F_{(2,15)}^{0.05} = 3.682$

نلاحظ ان: $F_c > F_{tab}$ ومنه نقبل فرضية العدم و بالتالي تتحقق الفرضية التي تنص على تجانس تباين الأخطاء.

***اختبار prob:**

بما ان : prob (LM)=0.143 وهي اكبر من 0.05ومنه نرفض H_1ونقبل H_0 وبالتالي الاخطاء متجانسة التباين اي ثبات التباين الاخطاء.

3-اختبار التوزيع الطبيعي للاخطاء: سنعتمد على اختبار jarque bera و الذي يسمح باختبار الفرضية التالية:

H_0: الخطا العشوائي يتبع التوزيع الطبيعي

H_1: الخطأ العشوائي لا يتبع التوزيع الطبيعي

الشكل رقم(9): توضيح اختبار jarque bera لتوزيع الاخطاء العشوائية

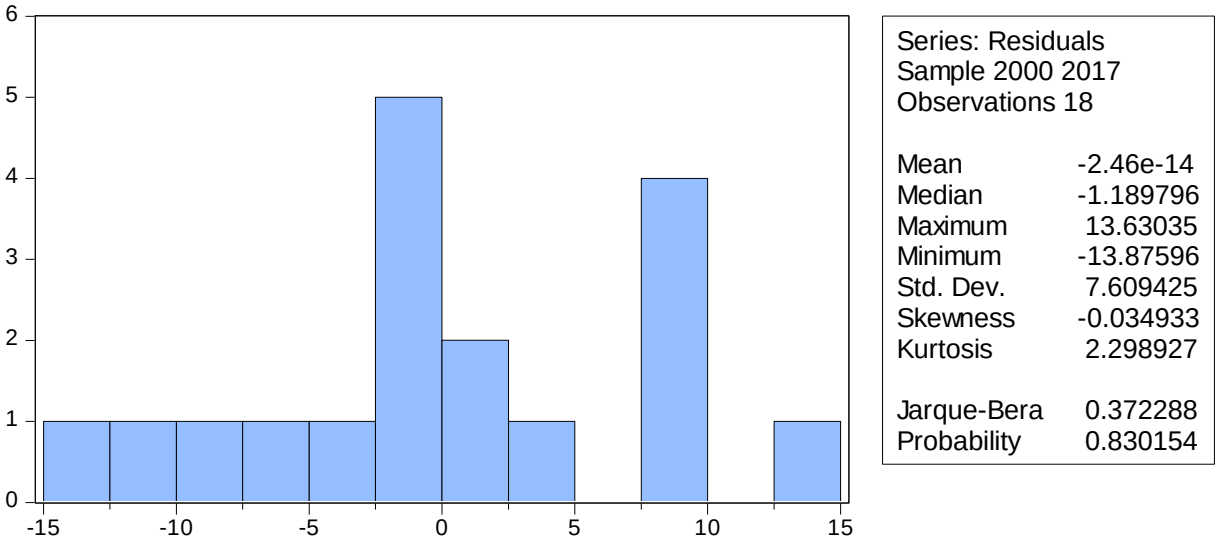

المصدر: من اعداد الطالبة باستعمال **برنامج Eviews**

من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ ان احصائية جاك بيرا المحسوبة: JB=0.372،و الاحتمال الموافق لها0.830.

نقارن قيمة جاك بيرا مع احصائية X_{ρ}^{2} الجدولية التالية:

$X^2_{(0,05;2)}$=5 ,99

نلاحظ ان: JB $<$ $X^2_{(0,05;2)}$ ومنه نقبل H_0 ونرفض H_1 وبالتالي الاخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي.

المطلب الثاني: التنبؤ بالميزان التجاري باستخدام النموذج المقدر.

لقد استطعنا من خلال النموذج المتحصل عليه من معرفة مدى تأثير سعر البترول على الميزان التجاري خلال فترة الدراسة و بعد القيام باختبار النموذج المقدر من الناحية الاحصائية و الاقتصادية تم اختبار مدى تحقق الفرضيات الخاصة بالنموذج، سيتم استخدام هذا النموذج القياسي في التنبؤ.

ومن اجل القيام بعملية التنبؤ تتبع الخطوات التالية:

1-اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ:

يمكن اختبار مدى مقدرة النموذج على التنبؤ باستخدام معيار معامل عدم التساوي لثايل كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (10): توضيح اختبار معامل ثايل

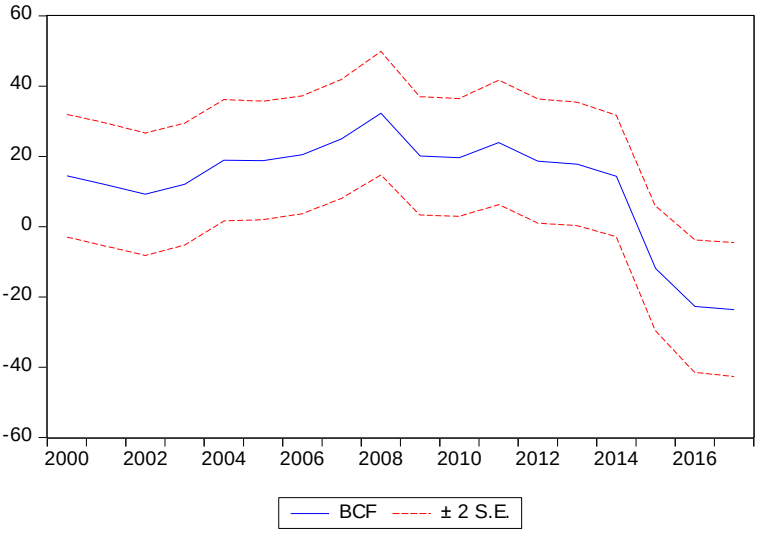

Forecast: BCF	
Actual: BC	
Forecast sample: 2000 2017	
Included observations: 18	
Root Mean Squared Error	7.395032
Mean Absolute Error	6.028511
Mean Abs. Percent Error	201.7913
Theil Inequality Coefficient	0.183513
Bias Proportion	0.000000
Variance Proportion	0.053119
Covariance Proportion	0.946881

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج **Eviews**

من خلال الشكل نلاحظ ان النموذج المقدر له مقدرة تنبؤية مقبولة وهذا من خلال معامل ثايل حيث انه قيمتهu_t=0.18 ، ما يفسر على ان النموذج له مقدرة تنبؤية تكون مقبولة.

2-التنبؤ بالميزان التجاري للسنوات 2020، 2021، 2022: بعد دراسة صلاحية النموذج المقدر تبين لنا ان له مقدرة تنبؤية تكون مقبولة ومن اجل الحصول على القيم المقدرة للميزان التجاري في الفترة 2000-2017م نقوم بتعويض قيم أسعار البترول في النموذج المقدر كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (11): مقارنة منحنى القيم الفعلية و القيم المقدرة للميزان التجاري 2000-2017.

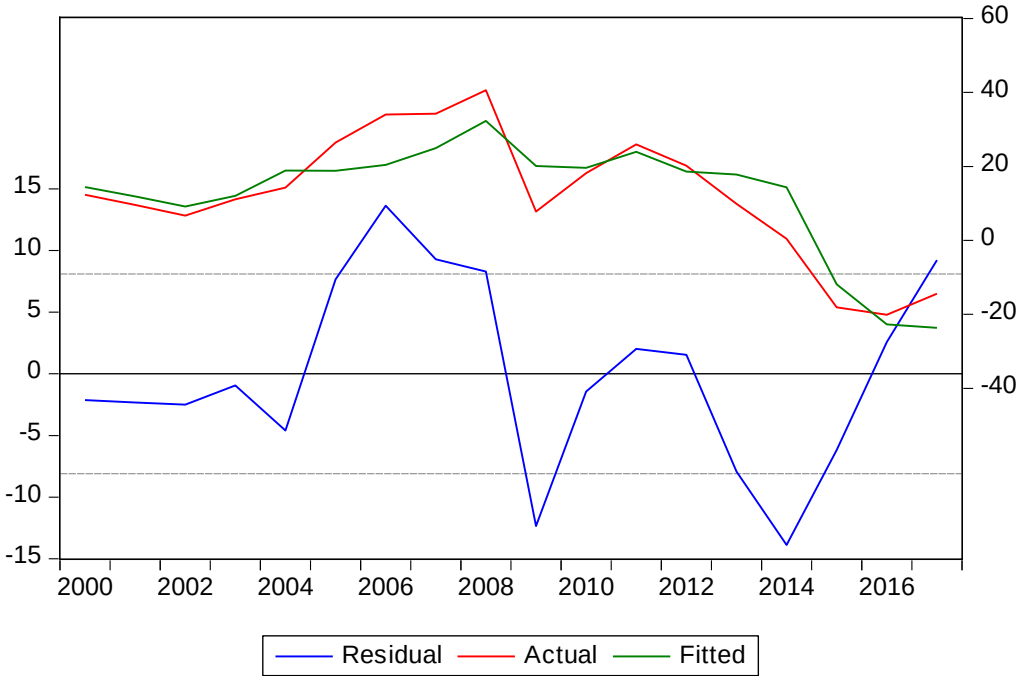

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews

نلاحظ من خلال الجدول و المنحنى ان القيم المقدرة باستعمال النموذج المتحصل عليه هي تقارب القيم الفعلية وهذا ما يؤكد ان النموذج المقدر يمثل الظاهرة محل الدراسة تمثيلا حسنا.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل قمنا باجراء دراسة قياسية حول اثر تغيرات أسعار البترول على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2017م، وذلك باستخدام الطرق و الأساليب الكمية ومناهج الاقتصاد القياسي بهدف التوصل إلى مدى تأثير أسعار البترول على الميزان التجاري الجزائري، حيث تم تحديد متغيرات النموذج القياسي وجمع بيانات الإحصائية لكل متغير باعتماد على مصادر مختلفة، وبعد ذلك تم بناء وتقدير نموذج قياسي، ثم تمت معالجة هذا النموذج باستخدام معايير اقتصادية و إحصائية وذلك بهدف معرفة مدى توافق الفرضيات الموضوعة حول النموذج ثم التنبؤ بالنموذج المقدر.

من خلال الدراسة تبين أن الدور الذي يلعبه البترول في الجزائر لا يمكن تجاهله، فقطاع النفط يمثل العمود الفقري للاقتصاد الجزائري ، فمنذ الاستقلال والجزائر تعتمد عليه خلال مسيرتها التنموية ،وخاصة في فترة السبعينات وبداية الثمانينات ،حيث ساهمت الفوائض المالية المتراكمة في تحقيق بعض أهداف التنمية.

و من جهة أخرى تسبب الاعتماد المفرط على البترول في تكوين اقتصاد وطني أحادي الجانب و المورد، مما جعله عرضه للصدمات الخارجية، وهو ما حدث سنة 1988 حين انخفضت أسعار البترول، فنتج عن ذلك اختلالات هيكلية بارزة في الاقتصاد .

و كان الهدف من خلال هذه الدراسة هو معرفة واختبار تأثير التقلبات في الأسعار البترول على الميزان التجاري وإيجاد نموذج يتماشى مع الواقع الاقتصادي الجزائري وذلك باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي وباستعمال المعطيات المتحصل عليها، وهذا ما سمح لنا بالتوصل للنتائج التالية :

- إن الفائض في الميزان التجاري خلال العقود الماضية سببه تحسن أسعار البترول، وليس لانعكاسات عمليات التخفيض المتتالية للدينار الجزائري ،ويمكن أن يعود العجز في الميزان التجاري بمجرد تراجع أسعار المحروقات.

- يمكن القول ان الزيادة في أسعار البترول لبلد مصدر مثل الجزائر سيؤدي الى نتائج ايجابية على المدى القصير لكن التدهور المستمر وان لم يظهر تأثيره خلال مدة الدراسة بسبب وجود بدائل استطاعت الدولة من خلالها تغطية العجز الا انه سيؤول الى نتائج سلبية في المدى البعيد.

- على الرغم من لجوء الدولة الجزائرية الى صندوق ضبط الموارد لتغطية العجز في الميزان التجاري و ميزان المدفوعات، وحتى لا تظهر التبعية الكلية للاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات ،إلا أن هذا الوضع لا يستمر كثيرا لأنها ستقع في مشاكل أكبر بعد عجز صندوق ضبط الموارد لأن التقلبات السعرية للبترول من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الاقتصاد الوطني استقرارا أو اختلالا.

- إن الاقتصاد الوطني يبقى عرضة للصدمات الخارجية ما دام معتمدا على البترول كمصدر وحيد للعوائد والإيرادات، فضمان استقرار وتوازن الاقتصاد الجزائري يتطلب من السلطات الجزائرية تفعيل الصادرات غير البترولية بالاهتمام أكثر بالقطاعات البديلة.

- إن العلاقة الموجودة بين التغيرات الحاصلة في أسعار البترول ورصيد الميزان التجاري هي علاقة طردية، اي كلما زادت وتحسنت أسعار البترول نتج عن ذلك تحسن في رصيد الميزان التجاري، بالإضافة الى وجود علاقة طردية بين سعر الصرف ورصيد الميزان التجاري.

و من خلال النتائج المتوصل إليها في هذا البحث، ارتأينا أن نقدم الاقتراحات التالية :

- يجب تنويع إيرادات الصادرات خارج البترول ولن يأتي ذلك إلى بإعادة هيكلة القطاع الإنتاجي، وترشيد نفقات الدولة وترسيخ مبادئ تسيير أكثر شفافية وأكثر فعالية ومرونة لضمان نمو اقتصاد فعلي و حقيقي.

- يمكن القول أن الزيادة في أسعار البترول لبلد مصدر مثل الجزائر سيؤدي إلى نتائج ايجابية على المدى القصير لكن ستؤول الى نتائج سلبية في المدى البعيد ،و للتخلص منها يجب وضع سياسات اقتصادية كلية بعيدة المدى تعمل على الفصل بين الاقتصاد الحقيقي وعائدات البترول.

- وجوب حصر المزايا التنافسية للاقتصاد الجزائري خارج قطاع البترول و العمل على تنميتها وإعطائها الأولوية في البرامج التنموية المختلفة.

- دعم مختلف الصادرات غير البترولية من خلال توفير المناخ الاستثماري المناسب للمؤسسات الناشطة في المجال غير البترولي، إضافة إلى ترقية الشراكة بين المستثمر المحلي و المستثمر الأجنبي.

وكأفاق للبحث يمكننا أن نقترح مايلي:

-دراسة قياسية لأثر تغيرات اسعار البترول على صندوق ضبط الموارد

-القطاع الزراعي وامكانية تنمية التصدير خارج البترول في الجزائر.

-اثر تغيرات اسعار البترول على الاستقرار النقدي في الجزائر.

❖ **الكتب:**

1- أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، دار العلمية الدولية للنشر و التوزيع، عمان، 2002.
2- أحمد عادل حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية 2000.
3- أمين صيد، **سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات**، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر و التوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.
4- بسام الحجار، **العلاقات الاقتصادية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع الطبعة الاولى بيروت، 2003.
5-برشيش السعيد، **الاقتصاد الكلي**، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2007.
6-جميل محمد خالد، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الاكاديميون للنشر و التوزيع، المملكة الاردنية الهاشمية عمان، الاردن، الطبعة الاولى، 2014.
7-حافظ علي منصور، **اقتصاديات التجارة الدولية**، مكتبة النهضة الشرق.
8-حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان الطبعة الثانية 2006.
9-سالم عبد الحسن رسن، **اقتصاديات النفط**، دار الكتب الوطنية، طرابلس-ليبيا، الطبعة الاولى، 1999.
10-سالم رشدي سيد، **التمويل الدولي أسسه ونظرياته**، الاردن، دار الراية للنشر و التوزيع 2001.
11-سمير فخري نعمة، ميسر قاسم غزالي، **العلاقات التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاسها على ميزان المدفوعات**، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع،عمان الاردن، 2011.
12-ضياء مجيد الموسوي، **ثورة أسعار النفط 2004**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2005.
13-طالب عوض وراد، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، كلية الاعمال الجامعة الاردنية، 2013.
14-عبد الكريم جابر العيساوي، **التمويل الدولي مدخل حديث**، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، 2012.
15-عبد الخالق مطلك الراوي، **محاسبة النفط والغاز**، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، الاردن، 2011.
16- عبد القادر سيد أحمد، **الاوبك ماضيها، حاضرها وافاق تطورها**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982.
17-عبد المقدر عبد السعيد، **البترول وطرق اكتشافه**، دار الفكر للطباعة والنشر، دون طبعة، الاردن.
18-عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية**، الدار الجامعية للنشر الاسكندرية، الطبعة الاولى، 2015.
19-عرفات تقي الحسيني، **التمويل الدولي**، دار مجد لاوي للنشر، عمان، الطبعة الثانية،2002.
20-علي عبد الفتاح ابو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان 2006.
21-فليح حسن خلف، **التمويل الدولي**، الوراق للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، عمان 2004.
22-فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الوراق للنشر و التوزيع، عمان 2001، ص 234.
23-كامل بكري واخرون، **الموارد واقتصادياتها**، دار النهضة العربية، بيروت، 1986.

24-لويس جيوستي، **المحافظة على تماسك منظمة أوبك-مضامين التعاون بين دول الاعضاء، قطاع النفط والغاز في منظمة الخليج، الامكانيات و القيود**، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، الامارات العربية، الطبعة الاولى، 2007.

25-محمد العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، دار الفجر للنشر و التوزيع القاهرة، 2006.

26-محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية عنابة، الجزائر 1983.

27-محمد عيسى عبد الله، موسى ابراهيم، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار المنهل، الطبعة الاولى، 1988.

28-محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، الاسكندرية، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر، 2001.

29-مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشر، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية ،بيروت، لبنان، الطبعة الاولى، 2006.

30-موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، ياسر المومني، **المالية الدولية**، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2003.

31-ميراندا زغلول، **التجارة الدولية**، بدون دار نشر، دون طبعة، مصر، 2010.

32-وليد عيدي عبد النبي، **ميزان المدفوعات بوصفه اداة في التحليل الاقتصادي**، البنك المركزي العراقي-المديرية العامة للاحصاء و الابحاث.

33-نعمان سعيدي، **البعد الدولي للنظام النقدي الدولي**، برعاية صندوق النقد الدولي، دار بلقيس، دار البيضاء، الطبعة الاولى، الجزائر، 2011.

❖ **الرسائل العلمية:**

1-أمين غوبال، **اثر تغيرات اسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر(1990-2015)**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص مالية و تأمينات وتسيير المخاطر، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي،2015-2016.

2-جمعية رمضان، **تطوات اسعار النفط و تاثيرها على الواردات دراسة حالة الجزائر 1970-2004**، رسالة ماجيستير علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 2007.

3-خميسي خليفة، **اثر تغير اسعار البترول على الاقتصاد الوطني (حالة الوفرة المالية في الجزائر) من 1990 الى 2012**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس اكاديمي تخصص اقتصاد وتسيير بترولي جامعة ورقلة، 2012-2013.

4-عبد الجليل هجيرة، **اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري-دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، 2011-2012.5

5-دوحي سلمى، **اثر تقلبات سعر الصرف على ميزان التجاري وسبل علاجها (دراسة حالة الجزائر)**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2014-2015.

6-زروقي سعاد، **اثر تغيرات اسعار البترول على الاقتصاد الجزائري للفترة (1973-2013)**، مذكرة مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي.

7-فاطمة الزهراء بن طالب، **اثر تغيرات سعر الصرف على ميزان التجاري دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2010)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة (2013-2014).

8-قويدري قوشيخ بوجمعة، **انعكاسات تقلبات اسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، 2009.

9-مهوب مسعود، **دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي للفترة الممتدة بين (1986-2010)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير تخصص علوم تجارية، فرع تقنيات كمية للتسيير، جامعة المسيلة، 2012.

10-مشهور هذلول بربور، **العوامل المؤثرة في انتقال اثر سعر صرف العملات الاجنبية على مؤشر اسعار في الاردن، 1985-2006**، اطروحة الدكتورة، تخصص مالية، كلية العلوم المالية و المصرفية، جامعة الاردن، 2008.

11-يوسف عبد الباقي، **دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات الدول النامية- دراسة حالة الجزائر** مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، جوان 2010.

❖ المواقع الالكترونية:

*المعهد العربي لتخطيط، اسواق النفط العالمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد السابع والخمسون، نوفمبر، السنة الخامسة، الكويت، متاح على .www.arab-api.org/devlop-1.htm

*بنك الجزائر

*الامين العام لمنظمة الاوبك، التقرير السنوي لسنة 2013، متوفر على الموقع www. Opec.org، ص 45.

أ-قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	مكونات ميزان المدفوعات افقيا.	11
2	مكونات ميزان المدفوعات عموديا.	11
3	العلاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري	15
4	تصحيح عن طريق الية الاسعار	22
5	الزيادات المقررة من طرف الأوبك سنة 2000	38
6	المعدل الاسبوعي لاسعار سلة الاوبك 2013 (دولار/للبرميل).	42
7	تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2017.	54
8	تطور اسعار البترول في الجزائر خلال فترة2000-2017.	55
9	توضيح اختبار jarque bera لتوزيع الاخطاء العشوائية	65
10	توضيح اختبار معامل ثايل	66
11	مقارنة منحنى القيم الفعلية و القيم المقدرة للميزان التجاري 2000-2017.	67

ب-قائمة الجداول:

رقم الجداول	عنوان الجدول	الصفحة
1	تاريخ اكتشاف النفط في عدد من دول العالم النفطية العربية منها والأجنبية.	**29**
2	جدول المتغيرات الاقتصادية المستعملة في النموذج في الفترة 2000-2017.	**53**
3	نتائج تقدير النموذج الخطي المتعدد	**58**
4	جدول مساعد يوضح معنوية كل معلمة في النموذج.	**60**
5	نتائج التقدير لاختبار Breusch-pagan-godfrey	**63**
6	نتائج التقدير لاختبار وايت (White)	**64**

الملخص:

شهد سوق النفط، والذي يعتبر من أكبر أسواق سلع المواد الأولية في العالم ، اضطرابات كبيرة منذ سبعينيات القرن الماضي ، مما يخلق مخاطر عدم اليقين فيما يتعلق باستقرار الاقتصاد العالمي.

وتؤثر التقلبات في أسعار البترول على اقتصاديات الدول المنتجة، وتختلف درجة هذا التأثير من بلد لآخر لآخر ،وذلك حسب بنيته الاقتصادية.

ولهذا الغرض تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية : **ما مدى تأثير تغيرات أسعار البترول على الميزان التجاري الجزائري؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية والأسئلة الفرعية ،تم تقسيم الدراسة إلى فصليين، الفصل الأول ويتناول الجانب النظري و المفاهيمي للميزان التجاري وأسعار البترول.

ويتطرق الفصل الثاني للجانب التطبيقي والتي تبين من خلاله أن تغيرات أسعار البترول لها تأثير ضئيل على الميزان التجاري الجزائري.

الكلمات المفتاحية : اضطرابات ، الاقتصاد العالمي، التقلبات في أسعار البترول، الميزان التجاري الجزائري.

Résumé:

Le marché du pétrole, considéré comme le plus grand marché de matières premières au niveau mondial, connait depuis les années 1970 d'importantes perturbations qui génèrent des risques d'incertitudes quant à la stabilité de l'économie mondiale.

Les fluctuations du prix du pétrole exercent un impact sur les économies des pays Producteurs, dont le degré se diffère d'un pays à l'autre selon sa structure économique.

De ce fait, notre recherche a pour but d'étudier la problématique de (**l'impact des fluctuations des prix du pétrole sur la balance commerciale algérienne**)

Afin de répondre à notre problématique ainsi qu'aux questions secondaires, nous avons structuré notre travail en deux chapitres :

Le premier chapitre traite l'aspect théorique et conceptuel de la balance commerciale et des prix du pétrole.

Le deuxième chapitre présent les résultats de l'étude empirique, les résultats ont montrée que les fluctuations du prix du pétrole ont un impact faible sur la balance commerciale algérienne.

Mots clés: perturbations, économie mondiale, fluctuations du prix du pétrole, balance commerciale algérienne.